انعكاس التغير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على طبيعة وأنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني من وجهة نظر الضباط في مديرية الأمن العام

إعداد

أ/ يوسف وليد شابسوغ

طالب دكتوراه في قسم علم الاجتماع- تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة- الكرك- الأردن

أ.د/ سليم أحمد القيسي

أستاذ علم الاجتماع- كلية العلوم الاجتماعية

جامعة مؤتة- الكرك- الأردن

انعكاس التغير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على طبيعة وأنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني من وجهة نظر الضباط في مديرية الأمن العام

أ/ يوسف وليد شابسوغ و أ.د/ سليم أحمد القيسي *

الملخص:

هدفت الدراسة بشكل رئيس تعرف انعكاس التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني، والتعرف على أنماط الجرائم المستحدثة الأكثر انتشاراً في المجتمع الأردني من من وجهة نظر ضباط الأمن العام الأردني. استخدمت الدراسة منهج المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (٤٩٨) ضابطاً وضابطة، يمثلون ما نسبته (٢.٥٢%) من مجتمع الدراسة، وتم تطوير استبانة خاصة لجمع البيانات الميدانية، والتي تم تصميمها بالإستناد إلى الخبرة التي اكتسبها الباحث من خلال عمله كضابط أمن في عدد من الأقسام في مديرية الأمن العام؛ وبعد إجراء المسح المكتبي للدراسات السابقة ذات الصلة.

وتم معالجة بيانات الدراسة إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية V. 20 SPSS. كشفت نتائج الدراسة أن المستوى العام لإجابات أفراد عينة الدراسة من ضباط الأمن العام نحو مستوى انعكاس التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني جاء بدرجة مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي العام (٣.٨٩٩). واتضح من النتائج أن انعكاس التغيرات الإقتصادية قد حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي (٤.٠٠٣) وبمستوى مرتفع، وجاء في الترتيب الثاني

* أ/ **يوسف وليد شابسوغ:** طالب دكتوراه في قسم علم الاجتماع– تخصص علم الجريمة– جامعة مؤتة– الكرك– الأردن.

أ.د/ **سليم أحمد القيسي:** أستاذ علم الاجتماع– كلية العلوم الاجتماعية– جامعة مؤتة– الكرك– الأردن.

انعكاس التغيرات الإجتماعية بمتوسط حسابي (٣.٨٦٨) وبمستوى مرتفع، وفي الترتيب الثالث والأخير انعكاس التغيرات الثقافية بمتوسط حسابي (٣.٨٢٦) وبمستوى مرتفع. وأظهرت النتائج أن المستوى العام لإنتشار أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني من وجهة نظر الضباط في مديرية الأمن العام جاء بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي (٣.٣٥٩). وبناءً على نتائج الدراسة تم صياغة عدد من التوصيات والتي من أهمها تعزيز التوعية والتثقيف لأفراد المجتمع بأنماط الجرائم المستحدثة والتهديدات الأمنية المحتملة للوسائل التكنولوجية الحديثة في الإتصال، وذلك عن طريق حملات التوعية والتثقيف وتنفيذ المبادرات الأمنية في المدارس والجامعات وفي مختلف قطاعات العمل، وتعزيز أوجه الاستثمار في مشاريع التنمية الاقتصادية والإجتماعية والتي تلعب دورًا هامًا في الحد من الجرائم المستحدثة، عبر توفير فرص العمل وتعزيز المساواة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: التغير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الجرائم المستحدثة، المجتمع الأردني.

The Reflection of Economic, Social and Cultural Change On the Nature of the Types of Emerging Crimes Introduced in Jordanian Society From The Point of View of the Officers Working in Public Security Directorate

Yusuf shapsug
Prof. Salim al-Qaisi

Abstract:

The main objective of the study was to identify the reflection of social, cultural and economic changes on the patterns of Emerging crimes committed in Jordanian society, and to identify the most widespread Emerging Crimes patterns in Jordanian society from the point of view of Jordanian public security officers. The study sample consisted of (498) male and female officers, representing (2.52 %) of the study community, and a special questionnaire was developed to collect the data, which was designed based on the experience gained by the researcher through his work as a security officer in many departments in the Public Security Directorate, and after conducting a survey of previous related studies. The study data were statistically processed using the statistical program of Social Sciences V. 20 SPSS. The results of the study revealed that the overall level of responses of the members of the study sample towards the level of reflection of social, cultural and economic changes on the patterns of Emerging Crimes committed in Jordanian society came to a high degree, and the general arithmetic average reached (3.899). It became clear from the results that the reflection of economic changes achieved the first rank in terms of relative importance with an arithmetic average (4.003) and a high level, the second rank was the reflection of social changes with an arithmetic average (3.868) and a high level, and the third and last rank was the reflection of cultural changes with an arithmetic average (3.826) and a high level. The results showed that the overall level of prevalence of Emerging Crimes patterns in Jordanian society, from the point of view of officers in the Public Security Directorate, came to an average degree, with an arithmetic average (3.359). Based on the results of the study, a

number of recommendations were formulated, the most important of which is to enhance awareness and education of community members about the emerging crime patterns and potential security threats of modern technological means of communication, through awareness and education campaigns, the implementation of security initiatives in schools and universities and in various work sectors, and enhancing investments in economic and social development projects that play an important role in reducing new crimes, by providing job opportunities and promoting economic and social equality of community members.

Keywords*:* Economic, Social and Cultural Change, Emerging Crimes, Jordanian Society.

مقدمة:

تعد الجريمة من الظواهر التي لازمت الإنسان منذ الأزل، وترافقت في أنماطها وأشكالها مع التطورات والتغيرات التي شهدتها الحضارة الإنسانية، فكلما كانت التغيرات التي أصابت البنية المجتمعية عميقة وكبيرة؛ كلما تطورت أنماط الجريمة وأساليب ارتكابها، وذلك بسبب تضارب المصالح والأفكار، وتباين الفرص، بجانب التطور التكنولوجي في أساليب ارتكاب الجرائم ووسائل تنفيذها.

وبفعل التطورات التكنولوجية الحديثة في المجتمعات، فقد انتقلت الجريمة من الأساليب التقليدية في ارتكابها، إلى التعقيد والتنظيم، فقد ظهرت في الفترة الأخيرة أنماطاً جديدة من الجرائم التي أصبح يطلق عليها الجرائم المستحدثة أو الجرائم المعلوماتية أو السيبرانية، والتي تعود أسبابها إلى الثورة التكنولوجية في أساليب الأتصال، وإلى التغيرات في البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات؛ فالتكنولوجيا الحديثة، فتحت أبواباً جديدة لظهور أنماط مستحدثة من الجرائم التي هيأ لظهورها وتعدد أنماطها التطور الهائل في وسائل الاتصال عبر الإنترنت، حيث أصبحت تنتشر جرائم الاحتيال الإلكتروني، وانتحال الشخصية، والتزييف العميق، والتشهير، والابتزاز، والتزوير، وسرقة البيانات، والجرائم الجنسية وغيرها من الجرائم الشائعة التي يتم ارتكابها عبر المواقع الإلكترونية، ومنصات الاتصال عبر الإنترنت.

وحيث أن التغير سمة من سمات المجتمعات الإنسانية، والذي أصبح مرتبطاً بالقضايا الحديثة بعد الثورة الاتصالية؛ فقد زاد الاهتمام بتحليل أنماط الجرائم المستحدثة وتطور وسائلها (هيوسن، ٢٠١٤). والمجتمع الأردني كباقي المجتمعات في العالم، فقد شهد في الآونة الأخيرة زيادة في ارتكاب أعداد الجرائم بفعل تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وتطورت فيه أنماط الجرائم من البسيطة إلى الجرائم المعقدة التي تتم وفق أحدث الوسائل التكنولوجية في أساليب ارتكابها، ولأن الجريمة تسبق القانون، فقد انبثقت بشكل متزايد أنماط وأنواع غير مألوفة من الجرائم، والتي تميزت بطابع الحداثة، وبقدر كبير من التنظيم بشكل يهدد أمن واستقرار المجتمع الأردني.

وبالرغم من التقدم الكبير الذي تم تحقيقه على صعيد الوقاية من الجريمة في المجتمع الأردني، واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الكشف عن الجريمة، والتميز في المبادرات الأمنية وأساليب التوعية التي تنتهجها مديرية الأمن العام بأنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع، بجانب إقرار وتطبيق قانون الجرائم الإلكترونية المشدد لعام ٢٠٢٣م؛ إلا أن الجريمة في المملكة تتجه نحو التعدد في أنماطها وأساليبها في الفترة الأخيرة (٢٠١٨–٢٠٢٢م)، فقد ارتفعت عدد

الجرائم المستحدثة التي يتم ارتكابها عبر الوسائط الإلكترونية عبر الإنترنت بكافة أنماطها في المملكة من (٢٣٠٥) جريمة عام ٢٠١٥م لتصبح نحو (١٦٠٢٧) جريمة في عام ٢٠٢٢م، والتي تضمنت في أهمها: جرائم الاختراق الإلكتروني، وسرقة الحسابات الإلكترنية، وانتحال الشخصية والتزوير والتهديد والتنمر الإلكتروني (مديرية الأمن العام، ٢٠٢٣م).

ونظراً لما يشهده المجتمع الأردني من تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وتنوع لأنماط الجريمة في الأردن، فقد سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن الضبابية المعرفية لانعكاس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على طبيعة أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تُعدُّ الجرائم المستحدثة من المشكلات الأمنية المعقدة التي أصبح يعاني منها مختلف قطاعات المجتمع الأردني، فبالرغم من السياسات الأمنية والقانونية المشددة للوقاية والحد منها؛ إلا أنها ما زالت تشهد تعدداً في أنماطها وأساليب ارتكابها؛ وذلك نتيجة للتغيرات التي يشهدها المجتمع الأردني على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتي أدت إلى ظهور وتعدد أنماط مستحدثة من الجرائم.

والمتتبع لأعداد الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني من واقع الإحصائيات الجنائية الصادرة عن مديرية الأمن العام؛ يلاحظ أن هناك زيادة في أعدادها وتعدد في أنماطها في الفترة الأخيرة؛ حيث تنامت أعدادها بشكل ملحوظ منذ التسعينيات من القرن العشرين لغاية الزمن الحالي، وبجانب ظهور أنماط جرمية مستحدثة تم التعامل معها من قبل وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية التابعة لمديرية الأمن العام، والتي أشارت إلى أن تزايد أعداد هذه الجرائم يرجع إلى التغير في الثقافة المجتمعية، والظروف الاقتصادية، وإلى الانتشار الكبير في استخدام التكنولوجيا الرقمية، وتطبيقات الهواتف الذكية، والتوسع الكبير في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛ الأمر الذي يشير إلى أن الجرائم المستحدثة بشتى أنماطها أصبحت تشكل مهدداً رئيساً لأمن المعلومات ومصدر خطورة كبيرة على الأمن الوطني؛ مما يتطلب دراسة وتحليل انعكاس التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني.

وتتبلور مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤالين التاليين:

١) ما انعكاس التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني من وجهة نظر ضباط الأمن العام؟

٢) ما أنماط الجرائم المستحدثة الأكثر إنتشاراً في المجتمع الأردني من وجهة نظر الضباط في مديرية الأمن العام؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة العلمية والتطبيقية في محاولتها لتسليط الضوء على انعكاس التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على تعدد أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني، وبالتالي الوصول إلى نتائج علمية تمثل إضافات للعلم والمعرفة، وبالشكل التالي:

– الأهمية العلمية:

١. يعد موضوع الدراسة من المواضيع الحديثة التي لها أهميتها العلمية، حيث ستعمل الدراسة على توضيح العوامل المجتمعية لتعدد أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني، وبالتالي يمكن التعامل مع هذه الجرائم بموضوعية، وإيجاد الحلول الفاعلة والمناسبة لمواجهتها.
٢. إن التفسير العلمي لانعكاس التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على أنماط الجرائم المستحدثة من واقع المجتمع الأردني؛ يقلل الكثير من الاعتماد على الدراسات التي تم تنفيذها في مجتمعات أخرى، والتي تختلف في مستوى التغيرات التي صاحبت التطور في أنماط الجرائم المستحدثة.
٣. تسهم الدراسة في الكشف عن مظاهر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع الأردني، وكذلك في زيادة الوعي المجتمعي بأنماط الجرائم المستحدثة وأساليب ارتكابها والمخاطر الجديدة التي تنشأ عن انتشارها.
٤. تعد الدراسة من الدراسات الأصيلة في موضوعها، وذلك لوجود نقص في مثل هذا النوع من الدراسات، والبحوث المتعلقة بمجالها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، ومن المتوقع أن تفيد هذه الدراسة الباحثين لتغطية النقص في الدراسات الأكاديمية الحديثة حول موضوع الدراسة.

– الأهمية العملية:

تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية فيما يلي:

١. تساعد الدراسة بما تقدمه من تصور علمي لانعكاس التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على تعدد أنماط الجرائم المستحدثة – في معالجة مشكلات أمنية قد تكون على درجة كبيرة من الخطورة، والحد من تداعياتها على المجتمع الأردني.
٢. تتبع أهمية الدراسة من محاولتها لتزويد الجهات ذات العلاقة –سواء الرسمية أم غير الرسمية– عن انعكاس التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على تعدد أنماط الجرائم

المستحدثة ، بمجموعة من التوصيات التي من شأنها الوقاية من مثل هذه الجرائم، والحد أو الوقاية منها.

٣. بالإستناد لما ستسفر عن الدراسة من نتائج؛ يمكن وضع تصور أفضل لسبل المواجهة الجنائية والأمنية للجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني، وحتى تؤدي الجهات الأمنية والقضائية الدور الموكل لها على أكمل وجه.

٤. تعد الدراسة منطلق لدراسات جديدة في مجالها بما تقدمة من معلومات وبيانات ومعرفة علمية جديدة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق ما يلي:

١) الكشف عن انعكاس التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني من وجهة نظر ضباط الأمن العام.

٢) التعرف على أنماط الجرائم المستحدثة الأكثر انتشاراً في المجتمع الأردني من وجهة نظر الضباط في مديرية الأمن العام؟

مصطلحات ومفاهيم الدراسة الإجرائية:

- مفهوم الجرائم المستحدثة:

قبل البدء بتعريف الجرائم المستحدثة، فيجب أولاً الإشارة إلى مفهوم الجريمة، فالجريمة بشكل عام تشير إلى أي فعل أو سلوك ينتهك القانون، ويعتبر هذا الفعل مخالفاً للقيم والمعايير الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع (عبد الحميد، ٢٠١٩). وتتأثر تعريفات الجريمة بالثقافة والتقاليد والقوانين المحلية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع. علاوة على ذلك، قد تختلف درجة خطورة السلوك الإجرامي من مجتمع إلى آخر، حيث قد يُعتبر سلوك معين جريمة في بعض الثقافات، بينما يمكن أن يكون هذا السلوك مقبولاً في مجتمعات أخرى. بشكل عام، يعتمد مفهوم الجريمة على مجموعة من العوامل القانونية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمعات، والتي قد يتطور تعريفها وفهمها مع تطور المجتمع.

ومن حيث قياس درجة خطورة السلوك الجرمي؛ فيتحدد بمدى ا٠نعكاس تأثيراته السلبية على أفراد المجتمع، والأضرار التي يحدثها في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات، وتتنوع أنماط الجرائم بشكل كبير وتشمل العديد من السلوكيات التي تمس أمن وسلامة الأفراد، مثل جرائم القتل، وجرائم الاعتداء على الأشخاص، والجرائم المخلة بالثقة العامة، والجرائم

المالية، والجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، وغيرها من أنواع الجرائم مثل جرائم العنف الأسري، والمخدرات، والتجارة غير المشروعة.

أما من حيث مفهوم الجرائم المستحدثة فيشير إلى السلوكيات الإجرامية التي ظهرت أو سهل من انتشارها التطورات التكنولوجية في العصر الحديث، وهذه الجرائم تأخذ أنماطاً جديدة ومتطورة مع التقدم التكنولوجيا وتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع، وتمثل هذه الجرائم تحديات جديدة للمجتمعات الحديثة، وتشكل أيضاً تحديات للسياسات الجنائية في أساليب معالجتها القانونية والإجتماعية والإقتصادية، والحد من تداعياتها على المجتمع .

وتعرف الجرائم المستحدثة بأنها أنماط الجريمة التي تطورت في العصر الحديث نتيجة التطورات التكنولوجية، والانتشار الواسع للعديد من وسائل الاتصال والتواصل المتطورة في العالم، مع تعدد التأثيرات السلبية لها على الاقتصاد الوطني للدول (الشامسي، ٢٠١٧). ويشير (ناجي، ٢٠١٥) بأن الجرائم المستحدثة تتضمن أنماطاً مختلفة من السلوكيات الخارجة عن القانون وغير المألوفة، وتُستخدم فيها التكنولوجيا الحديثة من أجل تسهيل عملية الإجرام، ويترتب على ظهورها أضرار على أمن وسلامة المجتمع.

وتجدر الإشارة بأن مفهوم الجرائم المستحدثة يشمل العديد من أنماط الجرائم التقليدية السابقة التي تم ذكرها، والتي تطورت بفعل الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم، والتي أصبحت ترتكب بوسائل رقمية وأنظمة الذكاء الإصطناعي عبر الإنترنت، وتم تحديد مسمياتها بناءً على طبيعتها وخطورتها ووسائل ارتكابها وخصائص مرتكبيها، وتتضمن أهم أنماط هذه الجرائم: الجرائم المعلوماتية، الجرائم الاتجار بالبشر وغسيل الأموال لتشكل خطراً على البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع (الرصيفان، ٢٠١٦).

مفهوم التغير الاجتماعي:

يشير مفهوم التغير الاجتماعي إلى مجموعة التحولات التدريجية التي تطرأ على النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع، سواء بشكل كلي أو جزئي، والتي تتضمن التغير في المعايير والعادات والقيم والآراء والأيديولوجيات التي يعتمدها الأفراد في تحديد ما هو مقبول أو غير مقبول في بناء العلاقات والروابط الاجتماعية في المجتمع (حجيلة، ٢٠٢٠)، كما يعرف التغير الاجتماعي بأنه العملية التي يتم من خلالها التحول في النظام الاجتماعي من نموذج اجتماعي إلى نموذج آخر، والذي يؤدى إلى تغيير أنماط السلوك الفردي والجمعي، والعادات والقيم وأساليب التنشئة الاجتماعية والعلاقات، والروابط الأسرية، والتقاليد السائدة بين الناس في المجتمع، وأساليب الضبط (الربيعي، ٢٠٢٠)، وتتعدد مصادر التغير الإجتماعي والتي من أهمها: الاحتكاك بالمجتمعات الأخرى، والتحولات الديموغرافية، والهجرات، والتغير في النظم

الاجتماعية السائدة بسبب الاختراعات الجديدة، والحروب، والكوارث، والأوبئة، والثوارت الداخلية (بهاء الدين، ٢٠٢١).

ويعرف التغير الاجتماعي إجرائيا في هذه الدراسة بأنه مجموعة التحولات في البناء الاجتماعي، سواء على مستوى الوظائف والادوار او القيم والتي أدت إلى تغييرات في انساق التفاعلات والعلاقات وانماط السلوك والتي أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة بين أفراد المجتمع الأردني، ويقاس التغير الاجتماعي كمياً بالمتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدراسة على فقرات المحور الخاص بذلك في أداة الدراسة.

مفهوم التغير الاقتصادي:

يعرف التغير الإقتصادي بأنه التحولات في الأنشطة والسياسات الاقتصادية السائدة في المجتمع، والتي تؤثر على الهياكل الاقتصادية، وأساليب الإنتاج، وتوزيع الثروات، وأنماط الاستهلاك، والرواتب والأجور، وتوفر فرص العمل في المجتمع (أكرم، ٢٠٢١).

ويعرف التغير الاقتصادي إجرائياً في هذه الدراسة بأنه مجموعة التحولات في النظم والسياسيات الاقتصادية، سواء على مستوى أساليب الإنتاج وتوزيع الثروة وأنماط الإستهلاك وقيم العمل؛ والتي أدت إلى تغيرات في سوق العمل وتوفر الفرص الوظيفية ومستوى الأجور والتي أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة بين أفراد المجتمع الأردني، ويقاس التغير الاقتصادي كمياً بالمتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدراسة على فقرات المحور الخاص بذلك في أداة الدراسة.

مفهوم التغير الثقافي:

يدل مفهوم التغير الثقافي على مجموعة التحولات التدريجية التي حدثت على عناصر الثقافة المادية وغير المادية "المعنوية" المحددة لسمات المجتمع (الكعبي، ٢٠٢٣)، ويشمل التغير الثقافي مختلف نواحي المجتمع المتصلة باللغة والفنون وأساليب التفكير والمعتقدات وأنماط السلوك وقواعد التنظيم والاتصال الاجتماعي، والعادات والتقاليد، وعلى ذلك فإن مظاهر التغير الاجتماعي هي جزء من مظاهر التغير الثقافي (خليفة، ٢٠١٨). ويحدث التغير الثقافي نتيجة الاتصال بالثقافات المجتمعية الأخرى، والتقدم في وسائل الاتصال وكنتيجة للتغيرات الاجتماعية للسكان وخصائصهم الديموغرافية (Sellin, 1983) .

ويعرف التغير الثقافي إجرائياً في هذه الدراسة بأنه مجموعة التحولات في العناصر المادية وغير المادية المحددة لثقافة المجتمع الأردني والتي جاءت نتيجة الاتصال والتفاعل مع الثقافات الأخرى عبر وسائل الاتصال المختلفة؛ والتي أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تعدد

أنماط الجرائم المستحدثة بين أفراد المجتمع الأردني، ويقاس التغير الثقافي كمياً بالمتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدراسة على فقرات المحور الخاص بذلك في أداة الدراسة.

الاتجاهات النظرية المفسرة لموضوع الدراسة:

يعد موضوع الدراسة والمتمثل في تحديد انعكاس التغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي على الجرائم المستحدثة من المواضيع التي من الصعوبة فهمها في إطار نظرية اجتماعية واحدة، وبالتالي فإن موضوع الدراسة يتطلب عرض مجموعة من النظريات والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التي تمكن من تقديم فهم متكامل لها ضمن إطار نظري متكامل، حيث تم عرض النظريات التي يمكن من خلالها تفسير نتائج الدراسة بشكل موضوعي، فقد تم التطرق لنظريات التحديث، والنظرية الصراعية، ونظريتي الانتشار الثقافي والارتباط الثقافي، ونظرية التفكك الاجتماعي، ونظريتي الفرصة والأنشطة الروتينية، والنظرية الوظيفية، وبالشكل التالي:

نظريات التحديث:

تعد نظريات التحديث من الاتجاهات النظرية الحديثة التي حاولت تفسير عمليات التغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمعات الإنسانية، وقد انطلق منظروها في آواخر الخمسينيات من القرن الماضي من سؤال رئيس، هو: لماذا تبقى بعض الدول فقيرة ومتخلفة، وقد جاء الجواب عن السؤال السابق، بأن هناك مشكلات ثقافية وتنظيمية تعيق محاولاتها للنمو والتقدم، بجانب عدم قدرتها على المنافسة في مجال التصنيع مع الدول الأخرى المتقدمة، وحتى وإن وجدت فإنها لن تستطيع توفير التقنيات الجديدة للتطوير والاستمرار (عبد الرزاق، ٢٠٢١). وقد حاول منظرو هذه النظريات من وضع مقياس متدرج للحداثة في المجتمعات، والذي يبدأ بالمجتمعات التقليدية، مروراً بالمجتمعات النامية، ووصولاً للمجتمعات المتقدمة الأكثر حداثة، مع افتراض أن المجتمعات التقليدية مع مرور الوقت تحاول أن تزيل الصعوبات التقليدية لتصبح مجتمعات متطورة، وأنها أصبحت تتميز بالحراك الاجتماعي والنظرة العقلانية العملية للحياة بكافة مجالاتها (خضير، ٢٠٢٠).

وقد تطورت أفكار نظريات التحديث على يد علماء الاجتماع المحدثون، ومن أمثال هؤلاء الباحث الاجتماعي الأمريكي نيل سملسر (Smelser, 1968)، وعالم الاجتماع الأمريكي ولبرت مور (Moor, 1960) وغيرهم، فقد عرف مور (Moor, 1963) التحديث بأنه عملية التحول الكلي للمجتمعات التقليدية إلى مجتمعات الحداثة التي تتصف بها المجتمعات المستقرة التي تتبنى التكنولوجيا والمنظمات الاجتماعية في العالم. أما "سملسر" فأشار في نظريته إلى متغيرين رئيسيين لتفسير عمليات التغير والتحديث في المجتمع، وهما: التنمية والتمايز، فالتنمية تعني جميع العمليات المصاحبة للتطور في كافة المجالات والتي من أهمها إدخال التكنولوجيا

والمعرفة العلمية والآلات في وسائل الإنتاج، والتي تعمل على نقل المجتمع من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة الانتاج التجاري الكبير، وأشار " سملسر " Smelser أن هذه العملية يصاحبها هجرات كبيرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية الكبرى، وهذه الهجرات لها تأثيرات على البناء الاجتماعي؛ مثل ظهور مؤسسات مجتمعية متخصصة للقيام بالأنشطة التقليدية بدلاً من التي تمارسها مؤسسات التنشئة الاجتماعية التقليدية كالتعليم والعمل، وهذا بالطبع يقود إلى عملية التمايز البنائي والذي يدفع إلى التكامل الوظيفي لهذه المؤسسات وقيام الدولة الحديثة، وأشار "مور" بأن عمليات التكامل والتمايز في البناء الاجتماعي قد تشهد بعض الاضطرابات الاجتماعية التي تقود إلى الصراع بين الأدوار التقليدية والأدوار الحديثة والتي يتحدد شدة حدتها في سرعة التغيرات الاجتماعية البنائية والتدخلات الخارجية، وظروف المجتمع قبل التحديث ودرجة التمايز أو التفكك الاجتماعي (Molokwu, 2022)

أما مور (Moor, 1963) فقد ربط في نظريته بين التحديث والتصنيع من خلال عمليات الاتصال بالعالم الغربي، وأن أساس التحديث هو عملية التغريب، وأشار أن عمليات التحديث تتطلب التفكير في القيم والنظم والمؤسسات، والرغبة في عمليات التحديث في قطاعات الإنتاج والتي تستدعي هجرة العمال من الريف إلى المدن، وهذا يؤدي إلى عمليات الحراك الاجتماعي وحدوث تغيرات بنائية اجتماعية، كالتفكك وبروز المشكلات الاجتماعية.

من العرض السابق لنظريات التحديث؛ يلاحظ أنها في حد ذاتها لا تفسر ارتكاب الجرائم وتعدد أنماطها بشكل مباشر؛ إلا أن فائدتها الرئيسة فيما يتصل بموضوع الدراسة الحالية تظهر في إشارتها الواضحة إلى أن عمليات التحديث في المجتمعات تؤدي إلى تغيير في منظومة القيم والمعايير لدى الأفراد، والتي هي الموجه العام لسلوك الأفراد في المجتمع، وفي المجمل يمكن تناول مفهوم التحديث من خلال متغيرين رئيسيين وهما التصنيع والتحضر، وما ينتج عن ذلك من تغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية سواء على سببية الجريمة أو أنماطها، وكذلك خصائص الفاعلين. وفي هذا الإطار فإنه من الصحيح القول كما اشارت دراسة (Bryjak & Soroka, 1999) أن التحول من المجتمعات التقليدية التي يسودها العلاقات الاجتماعية الأولية وغير الرسمية في الريف إلى المجتمعات الحضرية التي تتميز بالكثافة السكانية العالية والعلاقات الاجتماعية الرسمية هي المسؤولة عن الكثير من المشكلات الاجتماعية التي والتي منها تطور أساليب ارتكاب الجريمة والسلوكيات المنحرفة.

نظريات الانتشار والارتباط الثقافي:

يعد عالم النفس الألماني ألفريد لويس كروبر "Alfred Louis Kroeber"، في الفترة (١٨٧٦–١٩٦٠م) رائد هذه النظرية والمتخصص بالدراسات الأنثرولولوجية، وتركز نظرية الانتشار الثقافي على أهمية تأثير ثقافة معينة على الثقافات الأخرى وانتشارها وسيطرتها عليها لتحل محل الثقافة الأصلية وتصبح هي الثقافة السائدة في المجتمع، وتركز النظرية على مبدأ الانتقال للسمات والعناصر الثقافية من مجتمع لآخر مما يؤدي إلى تغيرات اجتماعية في المجتمع ناتجة عن تغير القيم والعادات المجتمعية، والتمسك بالقيم الأخلاقية، والسلوكيات التي يعدها المجتمع سلوكيات حميدة (معتوق، ٢٠١٨).

وتفترض النظرية تعدد الطرق والوسائل التي يتم من خلالها عملية الانتشار الثقافي في المجتمعات؛ والتي من أهمها الانتشار بالتمدد الحضاري، والذي يتم بانتقال الثقافة من المجتمع الأساسي إلى المناطق الأخرى، وهناك أيضاً الانتشار الهرمي والذي يتم بانتقال السمات الثقافية من المجتمعات الأكبر والأقوى والتي تمتلك الوسائل والاختراعات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة إلى المجتمعات الأصغر والأضعف من حيث القوة والعناصر الثقافية الأخرى (الوريكات، ٢٠١٣).

وتشير هذه النظرية إلى أن من أهم خصائص عملية الانتشار الثقافي في المجتمعات أنها عملية اختيارية؛ فالمجتمع المتلقي له حرية الإختيار ما يناسبه من ثقافة المجتمعات الأخرى لتصبح بعض من ثقافته، لذا فإن هذه العملية تتميز بأنها عملية ذات اتجاهين، إذ لا بد من توفر طرفين أو أكثر لتتم عملية الانتشار الثقافي، كما أنها عملية مستمرة خاصة في حال قبول عملية الانتقال من مجتمع لآخر، وأن الثقافة القوية هي التي تسيطر وتحل محل الثقافة الأضعف (لايكرز، ٢٠١٣).

ووفقاً لهذه النظرية فإن عملية انتشار الثقافة الجديدة في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الأردني، أدت إلى حدوث تغيرات أثرت على قيم المجتمع الأصلية وأدخلت العديد من القيم الدخيلة التي تختلف اختلافاً كبيراً عن القيم الإصيلة في المجتمع الأردني، كما أدت إلى حدوث فجوة بين القيم والثقافة العربية والإسلامية الراسخة في المجتمع وبين القيم والثقافة الغربية، خاصة لدى فئة الشباب الذين يعيشون صراعاً ثقافياً بين قيم الماضي ومتطلبات الحاضر، مما أدى بهم إلى التوجه إلى السلوكيات المنحرفة والجرائم بأنماطها المختلفة.

أما عالم الاجتماع الأمريكي " بيتريم سوروكين" "Pitirim Sorokin"، الذي عاش في الفترة (١٨٨٩–١٩٦٨م) فيعتبر من أبرز الرواد الذين بحثوا في نظرية الأرتباط الثقافي، والتي تمحورت نظريته في كشف وتحليل العوامل الداخلية المؤثرة في إحداث التغيرات الاجتماعية

والثقافيه في المجتمع، والذي أكد أن التغير في النظام الاجتماعي يكون نتيجة لسلسلة من التغيرات التراكمية التي تحدد مستقبل التغير؛ لذا فإن نظرية الارتباط الثقافي تتعارض جزئياً في بعض جوانبها مع نظرية الانتشار الثقافي، ذلك أن الأساس في عملية التغير الاجتماعي في نظرية الارتباط الثقافي ترجع إلى العوامل الداخلية في المجتمع، وأنها لا تأتي من الخارج (قاسمي، ٢٠٢٠).

وقد ركزت هذه النظرية على أن التغير الداخلي لقيم المجتمع واتجاهاته هو تغير متوارث، بمعنى حتمية التغير المجتمعي، وأن ثقافة المجتمعات تمر بمراحل تحمل التغيير في داخلها بشكل دوري، حيث تسير في عملية التقدم والتطور الاجتماعي حتى تصل إلى الحد الذي يجب أن تصل إليه، ثم تقوم بالارتداد المضاد أو الاتجاه المعاكس، أي أنها تتحول وفقاً لمبدأ أن الثقافة في المجتمع لا تزول ولكنها تمتص وتتحول، ذلك أن التغير في النظام الاجتماعي يأتي نتيجة سلسلة من التغيرات المتراكمة والموروثة عبر الأجيال، وقد ألغت هذه النظرية تأثير العوامل الخارجية في التغيرات الثقافية التي تحدث في المجتمع (معتوق، ٢٠١٨).

وفقاً لنظرية الارتباط الثقافي فيمكن القول بأن التغيرات التي حدثت في المجتمع الأردني؛ جاءت نتيجة العوامل الداخلية في المجتمع، حيث شهد المجتمع الأردني خلال الفترة الماضية العديد من التغيرات الاجتماعية والثقافية والتي منها نمط المعيشة للأفراد، والذي تحول من النمط الريفي إلى النمط الحضري، والتحوّل في النظام الأسري من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، وبروز دور المرأة ليشمل الأدوار الحديثة في المجتمع، والتحولات التي طرأت على التركيبة الطبقية للمجتمع، حيث أصبح يتسم بتركيبة طبقية شبه معقدة، للتأقلم والتكيف مع المستجدات الاجتماعية والثقافية السائدة والذي انعكس ذلك على تعدد أنماط الجرائم في المجتمع الأردني.

النظرية البنائية الوظيفية:

تعد النظرية البنائية الوظيفية Functional Theory من أكثر الاتجاهات النظرية انتشاراً في علم الاجتماع، وتعد هذه النظرية من الاتجاهات النظرية الرئيسية لعلم الجريمة المعاصر، ويرجع التسمية لهذه النظرية لاعتمادها على مفهومين أساسيين، وهما: البناء الاجتماعي والوظيفة، ويمثل المفهومان العمود الفقري لهذه النظرية (عارف، ٢٠٠٩). وقد حظيت هذه النظرية باهتمام كبير من قبل الدارسين والباحثين الأكاديميين لما لها من أهمية في تفسير الأدوار التي يمكن أن تؤديها الأجزاء الأنساق الفرعية بالنسبة للوحدة الكلية أو البناء الكامل للمجتمع، وقد أشار رواد هذه النظرية من أمثال "هِربرت سِبنسر"، و"تَالكوت بَارسونز"، و"روبرت مِيرتون"، و "هَانز كيرث،" بعدد من المبادئ الأساسية، والتي تتكامل مع بعضها البعض

(الخليفة، ١٩٩٩). وحسب هذه النظرية، كنظرية سوسيولوجية، يعتبر المجتمع مجموعة من الأنساق التي يساهم كل منها في استقرار الأنساق ككل، وهذه النظرية تفسر سلوك الأفراد انطلاقا من الأبنية أو الأنساق التي يتكون منها المجتمع، والوظائف التي تقوم بها هذه الأنساق في المجتمع، حيث ترى هذه النظرية أن كل نسق يؤدي جزءاً من وظائف أساسية في المجتمع، وهذا النسق يتكامل مع الأنساق الأخرى، لتأكيد الكل واتساع نطاقه بحيث تصبح كل الأنساق متكاملة متساندة (الوريكات، ٢٠١٣).

وقد اهتم رواد هذه النظرية لمسألة القيم وطبيعة استمرارها وتغيرها مع المستجدات والتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تشهدها المجتمعات، حيث أشار "بارسونز" أن هناك مصدرين للتغيرات الاجتماعية في المجتمع، هما: التغير الداخلي، والتغير الخارجي (الهمالي، ٢٠١٥).

فالأول يحدث نتيجة انعدام التوازن داخل الإطار التنظيمي للمجتمع وفاعليته، أما التغير الخارجي فيحدث نتيجة البيئة المحيطة ويكون خارج التنظيم. وهنا يجب أن يعمل التنظيم على التكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية للوصول إلى وضع مثالي جديد يطلق عليه التوازن الدينامي، مع التركيز على نسق القيم وشرعيته في التنظيم حفاظاً على المصالح والوظائف الأخرى التي تؤديها الأنساق داخل التنظيم (Parsons, 1967).

وترى النظرية أن التغيرات التي قد تطرأ على وظيفة الأنساق في المجتمع والتي قد تحدث بشكل مستمر بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، يتبعها تغير في البناء الاجتماعي، فمثلا النسق القيمي في المجتمع الذي قد يضعف دوره نتيجة عدم قدرته على التكيف مع المتغيرات المحيطة، فإن ذلك يعني عجز هذا النسق عن تحقيق أهدافه، وعدم قدرته على إنجاز وظائفه بالشكل المطلوب، وضعف في دوره كآلية للضبط الاجتماعي الذي يحافظ على استقرار النظام، وهنا يبرز خلل في دور الأنساق المكونة للبناء الاجتماعي، وضعف سيطرة المجتمع ومؤسساته المختلفة على الأفراد، والذي يرافق ذلك تعدد أنماط الجرائم وزيادة أعدادها في المجتمع (الوريكات، ٢٠١٣).

ووفقاً للنظرية البنائية الوظيفية، ونتيجة للتغيرات الاجتماعي وللتطورات في المجتمع فإن قدرة الأنساق الفرعية كالنسق القيمي والأخلاقي على التكيف قد تضعف وبالتالي ضعف البناء الاجتماعي ككل والذي يؤدي إلى زيادة في الجرائم المستحدثة وتعدد أنماطها وزيادة خطورتها؛ والذي يتطلب ذلك مكافحة هذه الجدرائم والحد والوقاية منها، من خلال تطوير الوسائل والاستراتيجيات الأمنية التي تتميز بالتحديث المستمر لمواكبة الأنماط الجديدة لهذه الجرائم والتي

تعتمد على الإنترنت والشبكات الحاسوبية والاتصالات الحديثة، وهذا يعد عملية تطوير لوظائف الأنساق في المجتمع، وإعادة تكيفها، وتأقلمها مع التغيرات التي يشهدها المجتمع.

نظرية تباين الفرص:

تعدُّ نظرية تباين الفرص محاولة للاستفادة من نظريتي الأنومي لميرتون والتي اهتمت بتحديد المصادر الاجتماعية للجريمة، ونظرية المخالطة الفاصلة لإدوين سذرلاند Sutherland والتي اهتمت بتحديد الكيفية التي يتم من خلالها انتقال السلوك المنحرف إلى الأفراد والجماعات من خلال عملية التعلم، حيث تهتم هذه النظرية بشكل أساسي بتفسير ظهور الجماعات الإجرامية أو المنحرفة في الطبقات الدنيا في المجتمع والعوامل المؤدية لذلك (القريشي، ٢٠١٥).

وتتضمن نظرية تباين الفرص تفسيرات لدور العمليات الاجتماعية في الجريمة، حيث تركز على البناء الاجتماعي وما يمارسه من ضغط على الأفراد من أجل اتباع ما يفرضه ويضعه من قيم على الأفراد في المجتمع، وتعزو هذه النظرية مصدر الجريمة إلى الفجوة الحاصلة بين أهداف وطموحات أبناء الطبقة الدنيا، والفرص المتوفرة والمشروعة لتحقيق هذه الأهداف، فالبناء الاجتماعي يوفر الفرص المشروعة وغير المشروعة، إلا أن الفرص غير المشروعة لتحقيق الأهداف متاحة لأبناء الطبقة الدنيا بينما الفرص المشروعة متاحة لأبناء الطبقة الوسطي لذا؛ فإن الحلول المتاحة أمام أبناء الطبقة الدنيا للتكيف مع الظروف الاجتماعية الضاغطة يكون من خلال اتباع ما يلي (الوريكات، ٢٠١٣):

١. **الحل الجمعي:** أي البحث عن جماعة أو جماعات خاصة تساعد الأفراد على تحقيق أهدافهم ضمن البناء الاجتماعي ويتمثل ذلك في الثقافة الفرعية المنحرفة (تشكيل عصابة).
٢. **الحل الفردي:** ويتمثل في البحث عن حل فردي لمشكلات الأفراد، ويتم اللجوء إلى هذا الحل عند الفشل في تحقيق الأهداف بالطابع الجمعي.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن نظرية تباين الفرص تربط بين أربعة عناصر رئيسة، هي: الفرص المتباينة (المشروعة – المنحرفة)، وتحقيق الأهداف عبر الوسائل المشروعة، وما قد يتضمن ذلك من فشل في تحقيقها ومن إحباط، وكذلك ظهور الثقافات المنحرفة والتي تمثل الحل الجمعي لمشكلة الإحباط، وأخيراً استخدام الطرق والوسائل المنحرفة لتحقيق الأهداف (السمري، ٢٠٠٩).

ويمكن أن تفسر هذه النظرية الجرائم المستحدثة وفقاً للتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع الأردني على أنها أحد الحلول الفردية لانعكاس هذه التغيرات على أفراد

المجتمع الذين يعانون من مشكلات الفقر والبطالة ولا يجدون في البناء الاجتماعي حلاً لها، بل يعتبرون المجتمع هو الذي أوصد الأبواب والطرق المشروعة أمامهم لتحقيق أهدافهم.

نظرية النشاط الرتيب:

تعد نظرية النشاط الرتيب من النظريات الحديثة في علم الجريمة، والتي ظهرت في بداية السبعينات من القرن العشرين الماضي، وتميزت هذه النظرية بتركيزها على البيئة المحيطة بالمجرم، وبذلك فهي تعتبر امتداداً لمدرسة "شيكاغو" والتي اهتمت بدراسة أثر البيئة والتفاعل الاجتماعي على ارتكاب الجريمة. ووفق نظرية النشاط الرتيب فإن أنماط الجرائم تتحدد وفقاً للتغيرات الاجتماعية، فالتغير الاجتماعي يؤثر على الأنشطة الرتيبة للأفراد مثل أسلوب العمل، وأنماط التفاعل الاجتماعي، وتربط هذه النظرية بين النشاط الاجتماعي الروتيني الذي يقوم به الأفراد في البيئة التي يعيشون فيها وبين الجريمة. وعندما يحدث التغير الاجتماعي وبشكل خاص التغير السريع والمفاجئ، فإنه يتدخل في هذا النشاط الروتيني ويربكه مما قد ينتج عنه التفكك الاجتماعي بشكل عام. ويرى كوهن وفلسون (Cohen & Felson, 1979) أن الجريمة جزء رئيسي من الحياة اليومية للأفراد نتيجة للتفاعلات الاجتماعية، وبناء على ذلك فإن أنماط الجرائم وحجمها يتحدد بناء على التغيرات الاجتماعية، وبما أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية هي سمة أصيلة في المجتمعات بغض النظر عن كونها مجتمعات مستقرة أو انتقالية، تصبح الجريمة جزءا أصيلا في الحياة الاجتماعية. وتقوم نظرية الأنشطة الروتينية على ثلاثة أجزاء رئيسية من أجل تفسير الجريمة وهي، أولا: المجرم ذو الدافعية. وثانيا: الهدف المناسب والمقصود هنا ذلك الشيء الذي يمكن أن يكون موضوعاً للجريمة سواء الأفراد أو الممتلكات، وثالثا: غياب الحراسة القادرة، وهذا الجزء يهتم بعدم وجود الرقابة سواء الرسمية أم غير الرسمية التي قد تمنع حدوث الجريمة.

ويمكن القول بأن هذه النظرية تفسر موضوع الدراسة وظهور أنماط جديدة ومتطورة من الجرائم المستحدثة بين أفراد المجتمع وخاصة الجرائم الإلكترونية من خلال التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي أثرت بشكل مباشر على الأنشطة الروتينية للأفراد ولا سيما العمل والتعليم.

نظرية التعلم الاجتماعي:

تعد نظرية التعلم الإجتماعي Social Learning Theory من النظريات الاجتماعية التي يمكن من خلالها تفسير موضوع الدراسة، حيث تفترض هذه النظرية أن أفراد المجتمع يتعلمون السلوكيات الإجرامية من خلال التفاعل مع البيئة المحيطة بهم، بما في ذلك التفاعل مع التطور التكنولوجي واستخدام وسائل الاتصال الافتراضي، إذ يتعلم الأفراد أنماط الجرائم

المستحدثة والسلوك المنحرف من المشاهدة المتكررة وتتبع أنماطها وأساليب ارتكابها عبر الوسائل الاتصالية والإعلام الرقمي، أو من خلال التفاعل مع الجماعات الإجرامية عبر الإنترنت.

وقد وضع أسس نظرية التعلم الاجتماعي عالم النفس الاجتماعي "البرت باندورا" "Albert Bandura" الذي يرى أن الأفراد يتعلمون السلوكيات المنحرفة من خلال الملاحظة والتقليد للنماذج الإجتماعية (Bandura, 1999)، كما يعد عالم الإجتماع الإمريكي جورج هربرت ميد George Herbert Mead من رواد نظرية التعلم الاجتماعي والذي أكد على أهمية التفاعل الاجتماعي في تشكيل السلوك الإنساني، وقد قدم "ميد" مفهوم الذات والذي يشير إلى كيفية تطور الأفراد من خلال التفاعل مع أفراد المجتمع، كما ناقش عالم الاجتماع "نيل ميلر" Neal Miller والعالم "جون دولارد" John Dollard مفهوم التحفيز والتعلم Learning and Motivation، أما عالم الاجتماع البريطاني "روبرت بانتون" Robert Banton فقد أسهم بشكل كبير في فهم الأسس الاجتماعية للسلوك الجنائي من خلال تطوير وتوسيع نظرية التعلم الاجتماعي لتشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية للجريمة (الغريب، ٢٠١٥).

وفيما يتعلق بموضوع الدراسة، فقد اهتمت نظرية التعلم الاجتماعي بتفسير السلوكيات الإجرامية لدى أفراد المجتمع على أساس التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحدث في المجتمع، فمع التطورات التكنولوجية ووسائل الإعلام الإفتراضي؛ تتغير طريقة التعلم والتفاعل الإجتماعي، حيث يمكن للأفراد التعرض لمحتوى ومعلومات أكثر من خلال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، مما يؤثر في سلوكياتهم وقناعاتهم بشكل كبير خاصة في أساليب ارتكاب الجريمة وبشكل خاص الاحتيال والتزوير الإلكتروني وانتحال الشخصية للوصول إلى الكسب السريع للثروات، وفيما يتعلق بالتغيرات الإقتصادية والإجتماعية؛ فقد ركزت نظرية التعلم الاجتماعي على هذا المصدر في تعلم السلوك الإجرامي، فالتغيرات الاقتصادية والإجتماعية قد تؤثر على ارتكاب الجرائم المستحدثة بتأثيرها على سلوك الأفراد، والتي قد تدفع البعض إلى اللجوء إلى الجريمة كوسيلة لتحقيق الربح أو تلبية الاحتياجات المالية في ظل التغير في وسائل الكسب والمعتقدات والقيم.

الدراسات السابقة وذات الصلة:

تم في هذه الدراسة الاطلاع على الدراسات السابقة وذات الصلة التي بحثت في متغيرات الدراسة، ومن خلال ذلك فقد اتضح وجود نقص في الدراسات التي تناولت الموضوع من الناحية

السوسيولوجية، وقد تم عرض الدراسات العربية ومن ثم الأجنبية المتوفرة، وتم تسلسل عرض هذه الدراسات حسب تاريخ نشرها، من الأحدث إلى الأقدم، وبالشكل التالي:

أولاً– الدراسات العربية:

- أجرى (المكرم وآسيا، ٢٠٢٢) دراسة هدفت بشكل أساسي تعرف أهم التغيرات الاجتماعية التي أدت إلى زيادة الجرائم المنظمة في السودان، وذلك من خلال الكشف عن تأثير موجات الهجرات والصراعات السياسية والتغير في منظومة القيم والعادات وزيادة انتشار الوسائل التكنولوجية في الاتصال والتواصل الاجتماعي، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أدوات جمع البيانات "الاستبانة، الملاحظة، المقابلة" وتكونت عينة الدراسة من (١٠٠) مبحوث تم اختيارهم من اللجان الشعبية في مدينة الخرطوم، أما المقابلات فتم إجراؤها مع مجموعة مكونة من عشرة مسؤولين من العاملين في القوات الأمنية، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود دور كبير للتغيرات الاجتماعية في زيادة الجرائم المنظمة في السودان، وأن أكثر هذه التغيرات تأثيراً تمثلت في التغير في منظومة القيم الاجتماعية والتي أدت إلى تقبل أفراد المجتمع السوداني بعض الجرائم المستحدثة.
- دراسة (بهاء الدين والبطاشي، ٢٠٢١) وهدفت الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف والتي من أهمها معرفة الدور الذي تقوم به وسائل التواصل الاجتماعي لإحداث التغيرات الاجتماعية، وكيفية حدوث هذه التغيرات والكشف عن العلاقة بين الزيادة في ارتفاع جرائم الابتزاز الإلكتروني وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي على الإنترنت، استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي بالاعتماد بصورة أساسية على البيانات والإحصائيات المتوفرة في المراكز الوطنية للسلامة المعلوماتية والمركز الوطني للمعلومات والإحصاء التابع لشرطة عمان السلطانية للفترة (٢٠١١–٢٠١٩). أظهرت نتائج هذه الدراسة أن عمليات التغير الاجتماعي قد أسهمت في زيادة أعداد الجرائم الرقمية ولاسيما جرائم الابتزاز الإلكتروني التي بلغ عددها نحو ٢٦٩ جريمة خلال فترة الدراسة وأن أكثر حالات الابتزاز الإلكتروني سجلت عام ٢٠١٧م وهو العام الذي زاد فيه عدد مستخدمي وسائل التواصل في سلطنة عمان، والتي أسهمت في عمليات التغير الاجتماعي. وأوصت هذه الدراسة بالتركيز على التوعية المجتمعية من خطورة الجرائم الإلكترونية ومتابعة ورصد هذه الجرائم باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.
- دراسة (الغبابشة، ٢٠٢٠) وهدفت الى الكشف عن أثر التغيرات الثقافية والاجتماعية على ارتكاب جرائم السطو في المجتمع الأردني، كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الوسائل المقترحة للحد من جرائم السطو في المجتمع، وتم اعتماد المنهج الوصفي بأسلوب منهج

المسح الاجتماعي لجمع البيانات، واستخدمت الدراسة الاستبانة لجمع بيانات الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (١٣٣٣) مبحوثاً، وأظهرت نتائج الدراسة أن أثر التغيرات الاجتماعية التي تعرض لها المجتمع الأردني أدت إلى ارتفاع جرائم السطو المسلح من وجهة نظر عينة الدراسة، كما أظهرت الدراسة وجود أثر للتغيرات الاجتماعية والثقافية في مستوى جرائم السطو في المجتمع الأردني جاء مرتفعاً، كما بينت نتائج هذه الدراسة أن المستوى العام للوسائل المقترحة للحد من جرائم السطو المسلح من وجهة نظر عينة الدراسة من جاء بمستوى مرتفع، وأن من أهم الوسائل المقترحة للحد من جرائم السطو تتمثل أولاً في إيجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها الشباب في المجتمع، وتشديد العقوبات القانونية بحق مرتكبي جرائم السطو.

- دراسة (عز الدين، ٢٠١٨) وهدفت الدراسة إلى إبراز التغيرات الاجتماعية التي طرأت في المجتمع السوداني وما رافقها من تطور في أعداد الجرائم الإلكترونية، وهدفت أيضاً الى التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية لانتشار الجرائم الالكترونية وإيجاد الحلول لها من واقع الأساليب المستخدمة في ارتكابها، ولتحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة التي تم تطبيقها على عينة مكونة من ١٥٥ مفردة تم اختيارها بطريقة عشوائية بسيطة من الضحايا المسجلين لدى الدوائر الأمنية الخاصة بالجرائم المعلوماتية، توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية أثرت بشكل كبير على انتشار الجرائم الإلكترونية في المجتمع، وأن من أهم العوامل المؤدية لانتشار الجرائم الالكترونية هو تدني مستوى الظروف الاقتصادية للأفراد ولجوئهم إلى ارتكاب هذه الجرائم لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وبينت النتائج أن من أهم الآثار المترتبة على انتشار الجرائم الإلكترونية للضحايا هو فقد الممتلكات المالية، وانعدام الثقة بالتعامل مع الوسائل التكنولوجية في التعاملات المالية، وأوصت الدراسة بأهمية التوعية بخطورة الجرائم الإلكترونية ووضع سياسات أمنية للحد والوقاية منها.
- دراسة (سالم، ٢٠١٨) وهدفت للكشف عن أهم التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع المصري ولاسيما بعد ثورة ٢٥ يناير والتي رافقتها أعمال عنف واضطرابات داخلية في الشارع المصري، والتي كانت دافعاً لانتشار الكثير من الممارسات الإجرامية وغياب العدالة الاجتماعية وانتشار الفقر والبطالة بين الأسر المصرية. اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على الأسلوب الوصفي والمسح الاجتماعي بالعينة، لرصد أهم انعكاسات التغيرات الاجتماعية التي شهدها المجتمع المصري على معدلات الجريمة وأنماطها وآثارها المختلفة،

وتكونت عينة الدراسة من (١٥٠) مبحوث تم اختيارهم من شرائح اجتماعية مختلفة من المجتمع المصري، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن المجتمع المصري شهد تغيرات جذرية انعكست على الشخصية المصرية بشكل سلبي وأسهمت في تنامي معدلات الجرائم ولا سيما جرائم العنف، وبينت النتائج أن التغيرات الاجتماعية قد شكلت مناخاً خصباً لتنامي معدلات الجرائم المالية الإلكترونية مثل جرائم الاحتيال وسرقة المعلومات، وأن المشكلات الاقتصادية المتمثلة في العجز المالي وارتفاع الأسعار والتضخم وتهميش دور الدولة في توفير الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع قد أسهمت في تعدد أنماط الجرائم وارتفاع معدلاتها.

- دراسة (أبو حميد، ٢٠١٧) وهدفت إلى تحقيق عدد من الأهداف والتي من أهمها الكشف عن طبيعة التغيرات الحضرية والريفية في المجتمع الأردني وعلاقتها بمعدلات الجريمة في الفترة (٢٠١٥-١٩٨٠) والتعرف على أثر التغيرات السكانية "معدلات النمو" و"الكثافة السكانية" ومعدلات الجريمة. اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على منهج تحليل المضمون للبيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، والمعلومات الجنائية للجرائم من مديرية الأمن العام، واستخدمت الدراسة للإجابة عن أسئلتها أساليب الإحصاء الوصفي ومعامل الارتباط وتحليل الانحدار. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين زيادة حجم السكان الحضر في المحافظات الأردنية وأعداد الجرائم، وبينت النتائج أن زيادة الكثافة السكانية والنمو السكاني وأعداد السكان من المتغيرات التي تسهم في التنبؤ بمعدلات الجرائم في المحافظات الأردنية.
- دراسة (تمياط، ٢٠١١) وهدفت بشكل أساسي إلى تعرف طبيعة العلاقة بين التفكك الاجتماعي، وانتشار أنماط الجرائم في المملكة العربية السعودية للفترة (١٩٧٤-٢٠١٠م)، وقد تفرع من الهدف الرئيس للدراسة بعض الأهداف الفرعية والتي من أهمها، تحديد معدلات الجرائم وطبيعة العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية لمرتكبي الجرائم وأنماط وحجم الجريمة، وتحديد العلاقة بين التحضر وحجم الجريمة وأنماطها في المجتمع السعودي. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على البيانات الثانوية من المؤسسات الرسمية والدولية من مصلحة الإحصاءات العامة السعودية، وبيانات وزارة الداخلية، ووزارة العدل وقواعد بيانات البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أظهرت النتائج ظهور العديد من أنماط الجرائم الجديدة في المجتمع السعودي، والتي منها انحراف الأحداث والمخدرات والمسكرات، وجرائم المخدرات والتشرد. وبينت النتائج أن عدد السكان في الريف السعودي في تناقص ولصالح أعداد السكان في في المراكز الحضرية، وبينت النتائج وجود علاقة مباشرة طردية وقوية بين

معدلات الكثافة السكانية في المناطق وعدد السكان الكلي في الريف، والمدينة وبشكل خاص المراكز الحضرية التي يزيد عدد السكان عن مليون نسمة في المملكة العربية السعودية.

الدراسات الأجنبية:

- دراسة سينها وكومار (Sinha& kumar, 2018) وهدفت إلى تسليط الضوء على التأثيرات الاجتماعية لارتكاب الجرائم التي ترتكب عبر الإنترنت في الهند، وهدفت أيضا إلى رصد أهم التغيرات الاجتماعية، ومعرفة القضايا المعرفية ذات الصلة بفهم ردود الفعل الاجتماعي بعد وقوع الهجمات الإلكترونية، بما في ذلك إدراك المخاطر وأساليب الحماية والتعرف على خصائص مرتكبي الجرائم السيبرانية، مثل: هوية مرتكب الجريمة، والهدف من ارتكاب الجريمة، وحجم الجريمة والخسائر المترتبة عن ارتكاب الجريمة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الأستبان وأسلوب المقابلة، حيث تم تطبيق الاستبان على عينة مكونة من ١٤٠ فرد من ضحايا الجرائم السبرانية وتم اختيارهم من مراجعي مراكز الشرطة في مدينة دلهي، وتم إجراء مقابلات مع رؤساء المركز الأمنية، أظهرت نتائج الدراسة أن معظم الضحايا الذين تعرضوا للجرائم السيبرانية هم من حديثي التعامل مع الوسائل التكنولوجية التي فرضتها ظروف التغير في أسلوب التعاملات اليومية مع القنوات الإلكترونية للحصول على الخدمات، وبينت نتائج الدراسة أن الجرائم السيبرانية لها تأثيرات اجتماعية سلبية على الضحايا وأن التعرض للجرائم السيبرانية هو نتيجة غير مباشرة لعمليات التغير الاجتماعي في المجتمع، وأن مستوى الإجراءات الشخصية للوقاية من الوقوع كضحية للجرائم السيبرانية لم تكن بالمستوى المطلوب.
- قام رافين (Rehann, 2017) بدراسة هدفت إلى الكشف على الرابط بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية والجرائم في في الولايات المتحدة الأمريكية، بالتركيز على الجرائم الاحتيال الإلكتروني، والجرائم الاقتصادية، وجرائم الاعتداء على الممتلكات والسطو، وجرائم السرقة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكما تم الاعتماد على البيانات الاحصائية لأعداد الجرائم للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥م) وتتبع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية للسكان في المناطق الريفية، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن معدلات الجريمة في زيادة مستمرة بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتي تمثلت في زيادة معدلات الحراك السكاني في المناطق الريفية، وارتفاع معدلات الهجرة للمناطق الحضرية، وتحول النشاطات الاقتصادية للسكان، من الشكل التقليدي الذي يركز على النشاط الزراعي إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالخدمات والسياحة والنشاط الصناعي.

- دراسة (Pei-Chun Su, 2010)، والتي تبحث في جرائم بطاقات الائتمان كنمط جيد من الجرائم المستحدثة في الصين، وركَّزت الدراسة على عدم قدرة السياسات الجنائية القديمة في ردع الجريمة التقنية. وقد اهتمت الدِراسة بتوضيح مفاهيم بطاقات الائتمان، وتوضيح العلاقة بين أطراف البطاقة، والعلاقات القانونية بين أطراف البطاقة. واعتمدت الدراسة على الإحصائيات الصادرة عن وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية لفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩م ، وقامت هذه الدراسة بشرح حالات جرائم بطاقات الائتمان وتحليل العوامل الأساسية المتعلقة بأسباب هذه الجرائم، وما تؤدي إليه من خسائر، وتتبع تطورها الكمي. وفي الفصل الرابع من هذه الدراسة كان الاهتمام منصباً على الناحية القانونية، حيث بينت الدراسة المسؤولية الجنائية للأطراف في القانون الجنائي. وفي نهاية الدراسة تم عرض الاستنتاجات، وتقديم اقتراحات عملية لشركات بطاقات الائتمان، واقتراحات لتعديل القانون. وذلك لكون معدلات جرائم بطاقات الائتمان في زيادة، والخسائر المالية تزداد تِبعاً لذلك.
- دراسة كوهن وفيلسون (Cohen and Felson, 1979) وتركز على معرفة التغيرات الاجتماعية وأثرها على معدلات الجريمة في ضوء مدخل الأنشطة الروتينية للمجتمعات المعاصرة، والتي تكونت نتيجة التغيرات الاجتماعية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية، وتم التركيز في هذه الدراسة على عدد من مؤشرات التغير الاجتماعي في المجتمعات والتي من أهمها: تركز نشاطات الأفراد خارج المنزل، الزيادة في أعداد الأسرة النواة، التفكك الأسري، عمل المرأة وخروجها المتكرر من المنزل، وقضاء أوقات الفراغ خارج المنزل، والزيادة في امتلاك الأفراد للمقتنيات الثمينة صغيرة الحجم، وبينت نتائج هذه الدراسة أن اتجاهات الجريمة وزيادة معدلاتها ولا سيما جرائم السرقة بالاعتماد على بيانات الجريمة في الولايات المتحدة للفترة (١٩٧٤–١٩٤٧)، تعتمد على ثلاثة عناصر أساسية، هي: غياب الحراسة الفعالة، وجدود الهدف المناسب، وتوفر الدافعية الإجرامية. وبينت هذه الدراسة أن الفعل الإجرامي يرتبط بالأنشطة اليومية الاعتيادية التي يقوم بها الأفراد من خلال التفاعل الاجتماعي بين الأفراد في المجتمع.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تعدُّ هذه الدراسة من الدراسات الأصيلة في حدود متغيراتها وأهدافها التي تسعى لتحقيقها، حيث أنها بحثت بشكل رئيس في انعكاس التغير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على طبيعة انماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني، وبالتالي فإن هذه الدراسة جاءت كإضافة جديدة للمكتبة المحلية، حيث تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في طبيعة متغيراتها التي لم تبحثها الدراسات السابقة، فقد ركزت الدراسات السابقة على بعض المتغيرات المؤثرة في ارتكاب

الجرائم في المجتمع الأردني بشكل عام، فقد تناولت دراسة (بهاء الدين والبطاشي، ٢٠٢١) تكنولوجيا الإعلام الرقمي والتغير الاجتماعي مع التركيز على جرائم الابتزاز الإلكتروني في وسائل التواصل الاجتماعي في سلطنة عُمان، وكذلك تناولت دراسة (المكرم وآسيا، ٢٠٢٢) والتي هدفت التعرف على أهم التغيرات الاجتماعية التي أدت إلى زيادة الجرائم المنظمة في السودان، ودراسة (عز الدين، ٢٠١٨) التي بحثت في التغير الاجتماعي وعلاقته بتطور الجرائم الإلكترونية بولاية الخرطوم، كما توافقت بعض الدراسات مع بعض متغيرات الدراسة مثل دراسة (سالم، ٢٠١٨) التي تناولت التغيرات الاجتماعية وعلاقتها بأنماط الجريمة بعد ثورة ٢٥ يناير، أما دراسة (أبو حميد، ٢٠١٧) فقد تناولت التحضر وعلاقته بالجريمة في الأردن بالفترة (١٩٨٠-٢٠١٥). ودراسة (تمياط، ٢٠١١) التي بحثت في التفكك الاجتماعي وعلاقته بالجريمة في المملكة العربية السعودية من الفترة (١٩٧٤-٢٠١٠)، كما تناولت دراسة سينها وكومار (Sinha& kumar, 2018) التأثير الاجتماعي للجرائم السيبرانية: تحليل اجتماعي، ودراسة كوهن وفيلسون (Cohen and Felson, 1979) والتي ركزت على معرفة التغيرات الاجتماعية وأثرها على معدلات الجريمة في ضوء مدخل الأنشطة الروتينية للمجتمعات المعاصرة.

وفي المحصلة يمكن أن نجمل أبرز ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة الأخرى في أنها أول دراسة ميدانية في حدود الاطلاع على ما توفر من مصادر مكتبية أو إلكترونية والتي بحثت بشكل رئيس في موضوع التغير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وانعكاسه على طبيعة أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني.

المنهجية والإجراءات:

يتضمن الجزء التالي الإجراءات المنهجية للدراسة، من حيث نوع الدراسة والمنهجية المتبعة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة البيانات وتحليلها، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، وأداة الدراسة لجمع البيانات وطريقة إعدادها، وإجراءات التأكد من صدقها وثباتها، وعلى النحو التالي.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة لتحقيق أهدافها المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة لجمع البيانات من عينة ممثلة لمجتمع الدراسة المكون من ضباط مديرية الأمن العام، وذلك بهدف التعرف على انعكاسات التغيرات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية على أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني، وتم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي

لوصف وتحليل البيانات للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، وقد تضمنت منهجية الدراسة إجراء مسح مكتبي للدراسات والإحصائيات الخاصة بأنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني.

٢.٣ مجتمع الدراسة وعينتها:

- **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من الضباط من كافة الرتب من مديرية الأمن العام، والبالغ عددهم الإجمالي نحو (١٩٦٨٧) ضابط أمن (مديرية الأمن العام، ٢٠٢٤م).
- **عينة الدراسة:** لاختيار عينة ممثلة لأفراد المجتمع الاحصائي المستهدف، فقد تم تحديد العدد المطلوب لأفراد عينة الدراسة بالاعتماد على جدول المعاينة الإحصائية لكريجسي ومورجان (Krejcie & Morgan, 1973)، ووفقا لذلك فقد بلغ الحد الأدنى للعينة (٣٧٧) مبحوثاً، ونظراً لخصوصية أفراد مجتمع الدراسة وطبيعة عملهم؛ فقد تم اتباع أسلوب المسح الالكتروني الكلي لإختيار عينة الدراسة، وقد تم تطبيق الأستبانة على أفراد مجتمع الدراسة بعد تحويلها إلى إستبانة إلكترونية بالاعتماد على برنامج جوجل درايف، حيث تم نشر الرابط الالكتروني للإستبانة عبر الوسائل الاتصالية الخاصة بضباط الأمن العام بالتعاون مع الدوائر المختصة في مديرية الأمن العام. وبعد إجراء عملية التطبيق الالكتروني للاستبانة على مجتمع الدراسة، تم تلقي (٤٩٨) استجابة الكترونية كاملة على الأداة، وبذلك تكونت عينة الدراسة من (٤٩٨) ضابطاً، يمثلون ما نسبته (٢.٥٢%) من مجتمع الدراسة الكلي. والجدول (١) يوضح الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة.

جدول (١) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم النوعية والوظيفية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
مجال العمل	إداري	٢٧٨	56.6
	عمليات	٢١٣	43.4
	المجموع	٤٩١	100.0
النوع الاجتماعي	ذكر	٣٩٣	80.0
	أنثى	٩٨	20.0
	المجموع	٤٩١	100.0
المؤهل العلمي	ثانوي	38	7.7
	دبلوم متوسط	80	16.3
	بكالريوس	275	56.0
	دراسات عليا	98	20.0

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
	المجموع	491	100.0
عدد سنوات الخبرة العملية "سنة"	أقل من ٥	٤٨	9.8
	من ٥ إلى أقل من ١٠	٩٧	19.8
	من ١٠ إلى أقل من ١٥	١٦٩	34.4
	١٥ سنة فأكثر	١٧٧	36.0
	المجموع	٤٩١	100.0

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، والتي تتمثل في وصف وتحليل انعكاس التغير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على طبيعة انماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الاردني من وجهة نظر ضباط الأمن العام، فقد تم تطوير استبانة خاصة لجمع البيانات الميدانية في هذه الدراسة، والتي تم تصميمها بالإستناد إلى الخبرة التي اكتسبها الطالب خلال عمله كضابط أمن في عدد من الأقسام في مديرية الأمن العام؛ وبعد إجراء المسح المكتبي واستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، وقد روعي في تطوير أداة الدراسة الاعتماد على الإجراءات التالية:

١) **الاطلاع على الإطار النظري والدراسات السابقة** ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية كدراسة (المكرم وآسيا، ٢٠٢٢)، ودراسة (خليفات، ٢٠٢١)، ودراسة (الغبابشة، ٢٠٢٠) ودراسة (عز الدين، ٢٠١٨) ودراسة (سالم، ٢٠١٨) .

٢) **مراجعة الأدوات المستخدمة** في قياس محاور ومتغيرات الدراسة في عدد من الدراسات والبحوث العلمية.

٣) **إعداد أداة الاستبيان بصورته الأولية**، حيث تم تضمين الأداة جزء خاص للبيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة، وجزء خاص لقياس مدى انتشار الجرائم المستحدثة، وجزء خاص لقياس انعكاس التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع الأردني على (٤) محاور.

٤) **تصنيف فقرات أداة الدراسة:** تم إجراء التحليل العاملي التوكيدي للتحقق من الصدق البنائي لفقرات الأداة في الجزء المتعلق بقياس انعكاس التغيرات في المجتمع الأردني على تعدد أنماط الجرائم المستحدثة، واستخدام عدد من المؤشرات الاحصائية لاختبار مطابقة النموذج المعد لمحاور أداة الدراسة، وقد تم وضع نموذج مفترض لقياس انعكاس التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على تعدد أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني، حيث يتم قبول المحور الذي له جذر كامن Eigen أكبر من (١) ووفقاً لمحك كايزر Kaiser ، وقبول الفقرات المرتبطة بالمحور والتي تشبعها أكبر من (٠.٣٠).

ولإجراء التحليل العاملي التوكيدي لفقرات أداة الدراسة، تم التحقق أولاً من إعتدالية البيانات وتوافقها مع التوزيع الطبيعي؛ وحساب معاملات الالتواء والتفرطح، وإجراء اختبار كولموغوروف–سميرنوف Kolmogorov –Smirnov، حيث كشفت النتائج أن قيم معاملات الإلتواء للفقرات قد تراوحت قيمها بين (–٠.٨٠) إلى (–٠.٢٢) وتراوحت القيم الدالة على التفرطح للفقرات بين (–٠.٢٠) إلى (١.٦٣) وأن قيم مستوى الدلالة الاحصائية لاختبار كولموغوروف–سميرنوف للفقرات كانت أكبر (٠.٠٥) مما يشير إلى مناسبة البيانات للتحليل العاملي. وتم التأكد من الاعتمادية للمحاور والكفاية العددية لحجم العينة باستخدام اختبار KMO (Kaiser-Meyer- Olkin Measure of Sampling Adequacy) واختبار بارتلت (Bartlett's Test of Sphericity) وقد تبين من النتائج بأن قيمة KMO قد بلغت (٠.٨٦٥) وهي قيمة أكبر من (٠.٥٠) ووفق المستوى المرتفع حسب معيار كايزر، مما يشير إلى زيادة الاعتمادية للمحاور التي نحصل عليها من التحليل العاملي، وتعزز هذه النتيجة من الثقة في كفاية حجم العينة، واتضح من النتائج كذلك بأن قيمة اختبار بارتليت Bartlett's معنوي ودال إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، مما يشير إلى ان مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات يتوفر فيها الحد الأدنى من العلاقات، وقد تم اختبار الجودة والكفاية لفقرات الأداة، وذلك باستخدام اختبار حساب قيم مصفوفة الارتباط المتضاد Anti-image Matrices وحساب معاملات قيم الشيوع للفقرات، وتجدر الإشارة إلى أن قيم معاملات الارتباط المتضاد للفقرات التي تقترب من (١) تدل على جودة عالية للفقرة، كما تمثل معاملات الشيوع التي تزيد عن (٠.٥٠) عن تشبع جيد لإسهام الفقرة في العامل المستخلص من المصفوفة العاملية.

وقد تبين من النتائج أن جميع الفقرات كانت نسبة الشيوع لها أكبر من (٠.٥٠) وقد تراوحت قيم الشيوع لها بين (٠.٥١١–٠.٧٨٤) مما يشير إلى أن التشبعات بين الفقرات ذات دلالة إحصائية جيدة، كما تراوحت قيم معاملات الارتباط المضاد للفقرات بين (٠.٧٢٥–٠.٨٦٣) مما يشير أيضاً إلى وجود جودة عالية داخلية للفقرة، وفي المجمل تشير النتائج السابقة إلى مناسبة البيانات للتحليل العاملي.

ووفقاً للنتائج السابقة، فقد تم إجراء التحليل العاملي والذي أسفر عن وجود (٣) عوامل لقياس انعكاس التغيرات في المجتمع الأردني على تعدد أنماط الجرائم المستحدثة، والتي تم تحديدها بانعكاس التغيرات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية، ويوضح الجدول (١٠) أن العوامل كانت قيم الجذر الكامن لها داله إحصائياً، وأن قيمة الجذر الكامن للعامل الأول والذي يمثل انعكاس التغيرات الاقتصادية" (١١.٩٥) ونسبة التباين التي فسرها (٢٨.٠٨%) وبلغ عدد فقرات هذا المحور (١٣) فقرة، وبلغت قيمة الجذر الكامن للعامل الثاني والذي يمثل انعكاس

التغيرات الاجتماعية" (٨.٨٦) ونسبة التباين التي فسرها (٢٠.٥٩%) وبلغ عدد فقرات هذا العامل (١٣) فقرة، وبلغت قيمة الجذر الكامن للعامل الثالث والذي يمثل انعكاس التغيرات الثقافية" (٦.٠٨) ونسبة التباين التي فسرها (١٥.٤٠%) وبلغ عدد فقرات هذا العامل (١٠) فقرات، وبلغت نسبة التباين التراكمية للعوامل (٦٤.٠٧ %). ويوضح الجدول رقم (٢) قيم الجذور الكامنة ونسبة التباين المفسر ونسبة التباين التراكمية للعوامل.

جدول (٢) الجذور الكامنة ونسبة التباين المفسر ونسبة التباين التراكمية
لانعكاس التغيرات في المجتمع الأردني على تعدد أنماط الجرائم المستحدثة

المحاور	الجذر الكامن	نسبة التباين المفسر%	نسبة التباين التراكمية%
الانعكاسات الاقتصادية	11.95	28.08	28.08
الانعكاسات الاجتماعية	8.86	20.59	48.67
الانعكاسات الثقافية	6.08	15.40	64.07

وقد تضمنت أداة الدراسة بصورتها النهائية على (٥٦) فقرة موزعة على (٤) محاور رئيسة، وهي:

أ- محور قياس مدى الانتشار في ارتكاب أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني وتضمن على (٢٠) فقرة.

ب- محور انعكاس التغيرات الاجتماعية على تعدد أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني وتضمن على (١٣) فقرة.

ج- محور انعكاس التغيرات الثقافية على تعدد أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني وتضمن على (١٠) فقرات.

د- محور انعكاس التغيرات الاقتصادية على تعدد أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني وتضمن على (١٣) فقرة.

واعتمدت الدراسة لقياس درجة استجابة عينة الدراسة على محاور وفقرات أداة الدراسة على تدريج ليكرت الخماسي، والذي يصنف الإجابات على تدريج كمي بين (٥ – ١)، والتي تقابله مستويات الإجابة (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة).

اختبارات صدق وثبات أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة للتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة على ما يلي.

أ- صدق "المحتوى" الظاهري لأداة الدراسة:

للتحقق من صدق المحتوى أو الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم عرض "أداة الاستبيان" بصورتها الأولية على (١١) محكم من أعضاء الهيئات التدريسية من الجامعات الأردنية، وذلك لتسجيل ملاحظاتهم حول ممدى انتماء الفقرات للمحور الذي تنتمي له، ووضوح الفقرات وصحة

الصياغة اللغوية، والتحقق من مدى قدرة المحاور والفقرات على تحقيق أهداف الدراسة وقياس ما وضعت له، وكذلك مناسبة تدريج الإجابة على الفقرات، وقد قام أعضاء لجنة التحكيم بإجراء بعض التعديلات على الصياغة اللغوية للفقرات، وبناء على آراء لجنة التحكيم وملاحظاتهم، تم إجراء تعديل لفقرات أداة الدراسة التي تم أوصى (٨٠ %) من المحكمين على ضرورة تعديلها، والانتهاء إلى صياغة الاستبيان بشكله النهائي،

ب- صدق الاتساق لأداة الدراسة:

تم التحقق من الاتساق الداخلي للفقرات مع محاور أداة الدراسة، وذلك بتطبيق الاستبيان بالطريقة التقليدية على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة تكونت من (٣٠) ضابط أمن من أفراد مجتمع الدراسة، وبعد التطبيق تم التحقق من صدق صدق الاتساق وذلك بحساب معامل ارتباط التوافق بيرسون Pearson Correlation بين الفقرات في كل محور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وقد أتضح من النتائج أن قيم معاملات الارتباط بين الفقرات ومحاور أداة الدراسة تشير إلى دلالتها الإحصائية عند مستوى (0.01). فقد تراوحت قيم معاملات الارتباط التوافقي بين فقرات المحور الأول والمتعلق بقياس مدى الانتشار في ارتكاب أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني بين (٠.٩٢٢ –٠.٦٥٨) ولفقرات المحور الثاني والمتعلق بقياس انعكاس التغيرات الاجتماعية على تعدد أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني بين (٠.٩١٥ –٠.٧٠١)، وللمحور الثالث والمتعلق بقياس انعكاس التغيرات الثقافية على تعدد أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني بين (٠.٩١١ – ٠.٧٠٥) ، وللمحور الرابع والمتعلق بقياس انعكاس التغيرات الاقتصادية على تعدد أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني بين (٠.٩٠٩ – ٠.٧١٧) مما يدل بشكل عام على الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة مع المحاور.

ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بحساب قيم معامل كرنباخ الفا Cronbach Alpha بطريقة حذف الفقرة Alpha if Item Deleted ، وبالاعتماد على نتائج التطبيق على العينة الاستطلاعية المكونة من (٣٠) ضابط أمن، وقد تبين من النتائج أن قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا قد بلغت (٠.٩٤٠) لفقرات المحور الأول والمرتبط بقياس مدى الانتشار في ارتكاب أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني "، وللمحور الثاني والمرتبط بقياس انعكاس التغيرات الاجتماعية في المجتمع الأردني على تعدد أنماط الجرائم المستحدثة (٠.٩٤٧)، وللمحور الثالث والمرتبط بقياس انعكاس التغيرات الثقافية في المجتمع الأردني على تعدد أنماط الجرائم

المستحدثة (٠.٩٣٦)، وللمحور الرابع والمرتبط بقياس انعكاس التغيرات الاقتصادية في المجتمع الأردني على تعدد أنماط الجرائم المستحدثة (٠.٩٥١).

وبناءً على نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين، أمكن التأكد من أن أداة الدراسة الميدانية تتمتع بدرجة مرتفعة من الصدق والثبات وإمكانية تطبيقها على عينة الدراسة الأساسية، والوثوق من النتائج.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم معالجة بيانات الدراسة إحصائياً بعد الانتهاء من عملية تطبيق أداة الدراسة الكترونيا وعبر الوسائط التواصلية من أفراد عينة الدراسة، وذلك بتخزينها كملف على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS V. 20، حيث تم إجراء ترميز لمجالات وفقرات أداة الدراسة. وللإجابة عن أسئلة، استخدمت بعض أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي (Descriptive Statistic and Analytical Statistic) والتي تضمنت ما يلي:

١. حساب التكرارات والنسب المئوية لتحديد الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.
٢. حساب قيم المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإستجابات عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات مجالات أداة الدراسة.
٣. التحليل العاملي التوكيدي للتحقق من الصدق البنائي لفقرات الأداة
٤. حساب قيم معامل الارتباط بيرسون Person Coefficient لإجراء اختبار الارتباط التوافقي بين الفقرات والدرجة الكلية للمجالات.
٥. حساب قيم معامل كرنباخ ألفا Cronbach Alpha، لقياس ثبات مجالات أداة الدراسة.

وتم تحديد درجة الاستجابة لأفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة وفقا لتدريج مقياس ليكرت (Likert Scale)، وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا وحسب المستوى، وعلى النحو التالي:

١.	(موافق بشدة)	ويمثل (٥ درجات).
٢.	(موافق)	ويمثل (٤ درجات).
٣.	(محايد)	ويمثل (٣ درجات).
٤.	(غير موافق)	ويمثل (درجتان).
٥.	(غير موافق بشدة)	ويمثل (درجة واحدة).

وتم تحديد مستوى الإجابة على المجالات والفقرات ضمن المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة للاتجاه العام للمحور والفقرة إجمالاً إلى ثلاثة مستويات وعلى النحو التالي:

المستوى	مرتفع	متوسط	منخفض
	(٣.٦٨ –٥)	(٢.٣٤–٣.٦٧)	(١ – ٢.٣٣)

وبناء على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي العام للإجابة على محاور وفقرات أداة الدراسة (أكثر من (٣.٦٨) فيكون مستوى الإجابة مرتفعاً، وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للإجابة ضمن الفترة (٢.٣٤–٣.٥٦) فان مستوى الإجابة متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي للإجابة ضمن الفئة (١– ٢.٣٣) فيكون مستوى الإجابة منخفضاً.

عرض نتائج أسئلة الدراسة:

تم في هذا الجزء من الدراسة الإجابة عن أسئلة الدراسة وفقا لما أظهرته النتائج الإحصائية الوصفية والتحليلية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور وفقرات أداة الدراسة، وبالشكل الآتي:

نتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مستوى انعكاس التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني من وجهة نظر ضباط الأمن العام؟

للإجابة عن السؤال السابق؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية لإجابات عينة الدراسة نحو مستوى انعكاس التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع الأردني على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني من وجهة نظر ضباط الأمن العام وترتيبها تنازليا حسب الأهمية، في الجدول (٣).

جدول (٣) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية والترتيب لإجابات عينة الدراسة نحو مستوى انعكاس التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني

رقم المحور	المحاور	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
١	**التغيرات الإجتماعية**	3.868	77.37	0.63	٢	مرتفع
٢	**التغيرات الثقافية**	3.826	76.51	0.70	٣	مرتفع
٣	**التغيرات الإقتصادية**	4.003	80.06	0.64	١	مرتفع
	المستوى العام لانعكاس التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع	**3.899**	**77.98**	**0.59**	–	مرتفع

يتضح من النتائج في الجدول (٣) أن المستوى العام لإجابات أفراد عينة الدراسة من ضباط الأمن العام نحو مستوى انعكاس التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني جاء بدرجة مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (٣.٨٩٩) بإنحراف معياري (٠.٥٩) وبأهمية نسبية ٧٧.٩٨ %، وبشكل تفصيلي يمكن توضيح مستوى وترتيب انعكاس التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني والمبينة في جدول (١٠) بالشكل الأتي:

١- حققت انعكاس التغيرات الإقتصادية الترتيب الأول في مستوى ارتكاب أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني بمتوسط حسابي (٤.٠٠٣) بإنحراف معياري (٠.٦٤) وبأهمية نسبية ٨٠.٠٦ % وبمستوى مرتفع.
٢- جاء في الترتيب الثاني انعكاس التغيرات الإجتماعية في مستوى ارتكاب أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني بمتوسط حسابي (٣.٨٦٨) بإنحراف معياري (٠.٦٣) وبأهمية نسبية ٧٧.٣٧ % وبمستوى مرتفع مستوى.
٣- جاء في الترتيب الثالث والأخير انعكاس التغيرات الثقافية في مستوى ارتكاب أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني بمتوسط حسابي (٣.٨٢٦) بإنحراف معياري (٠.٧٠) وبأهمية نسبية ٧٦.٥١ % وبمستوى مرتفع.

وفيما يلي عرض لإجابات عينة الدراسة على الفقرات الدالة لانعكاس التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني، وبالشكل التالي:

أولاً- انعكاس التغيرات الاجتماعية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني:

تم حساب المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية لإجابات عينة الدراسة نحو انعكاس التغيرات الاجتماعية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني وترتيبها تنازليا حسب الأهمية، في الجدول (٤).

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية والترتيب ومستوى الاستجابة نحو انعكاس التغيرات الاجتماعية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
1	يؤدي التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	4.110	82.20	١	مرتفع

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
5	يؤدي الاعتماد على البيئة التكنولوجية في التعاملات اليومية للسكان في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	4.045	80.91	٢	مرتفع
7	يساهم ضعف دور المؤسسات التعليمية في الارشاد والتوعية والتوجيه بأخطار ارتكاب الجرائم بتعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	4.019	80.39	٣	مرتفع
6	يقود انتشار حالات التفكك الأسري في المجتمع إلى تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	4.013	80.26	٤	مرتفع
8	يؤدي ضعف دور المؤسسات الدينية بحطورة ارتكاب الجرائم في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.980	79.61	٥	مرتفع
11	يؤدي الزيادة في حالات الإدمان على العقاقير والحبوب المخدرة بين أفراد المجتمع في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.980	79.61	٦	مرتفع
12	يقود ضعف العدالة الاجتماعية وتطبيق القوانين بشكل عادل بين الأفراد في المجتمع في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.870	77.40	٧	مرتفع
10	يقود ميل الأفراد نحو الأنانية وحب الذات والرغبة في الغنى السريع في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.864	77.27	٨	مرتفع
9	يقود انتشار تغليب المصالح الشخصية على المصالح العامة في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.753	75.06	٩	مرتفع
4	يعمل تضاؤل دور الشباب وأهميتهم كعناصر فاعلة في المجتمع في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.721	74.41	١٠	مرتفع
13	يؤدي التكتل والكثافة السكانية المرتفعة في المراكز الحضرية في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.715	74.30	١١	مرتفع
3	يؤدي تنامي شعور الشباب الأردني بالعزلة والاغتراب الاجتماعي في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.692	73.83	١٢	مرتفع
2	يسهم التحول في النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.493	69.87	١٣	متوسط
	المستوى العام لانعكاس التغيرات الاجتماعية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني	3.868	77.36	–	مرتفع

يتضح من النتائج في الجدول (٤) أن المستوى العام لانعكاس التغيرات الاجتماعية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني، وبلغ المتوسط الحسابي العام (٣.٨٦٨) وبأهمية نسبية ٧٧.٣٦%، وبشكل تفصيلي يمكن توضيح انعكاس التغيرات الاجتماعية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني حسب أهميتها من وجهة نظر الضباط في مديرية الأمن العام، فقد اتضح بأن (١٢) فقرة قد حققت مستوى مرتفع تراوحت قيم متوسط إستجابات عينة الدراسة عليها بين (٣.٦٩٢–٤.١١٠) وبأهمية نسبية تراوحت بين (٨٢.٢٠ – ٧٣.٨٣ %) وإن من أهم هذه الفقرات تتمثل في الفقرة رقم (١) والتي تنص على " يؤدي التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة " والفقرة رقم (٥) والتي

تنص على "يؤدي الاعتماد على البيئة التكنولوجية في التعاملات اليومية للسكان في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة" والفقرة رقم (٧) والتي تنص على " =يسهم ضعف دور المؤسسات التعليمية في الارشاد والتوجيه للسلوكيات السليمة للطلبة في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة". ويتضح من الجدول (٤) بأن فقرة واحدة قد حققت مستوى متوسط، وهي التي تنص على " يسهم التحول في النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة"

ثانيًا- انعكاس التغيرات الثقافية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني:

تم حساب المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية لإجابات عينة الدراسة نحو انعكاس التغيرات الاجتماعية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني وترتيبها تنازليا حسب الأهمية، في الجدول (٥).

جدول (٥)

المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية والترتيب ومستوى الاستجابة نحو انعكاس التغيرات الثقافية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
1	يؤدي انتشار الاستخدام الكبير لمواقع التواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمع فى تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	4.075	81.51	١	مرتفع
3	يسهم انتشار ثقافة التقليد الأعمى للسلوكيات المنحرفة لدى الشباب فى تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	4.062	81.25	٢	مرتفع
2	يقود سيطرة الأفكار المتطرفة والمنحرفة على فكر الأفراد فى المجتمع فى تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.991	79.82	٣	مرتفع
6	يسهم انتشار الثقافات الدخيلة من جراء الهجرات القسرية فى تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.809	76.18	٤	مرتفع
4	يؤدي تأثر الشباب في المجتمع بالأفكار الرجعية المتطرفة فى تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.803	76.05	٥	مرتفع
7	يؤدي زيادة تأثير العوامل المصاحبة للعولمة الثقافية (تغير نمط الاستهلاك، البحث عن الكماليات،...) في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.770	75.40	٦	مرتفع
8	يؤدي سيادة ثقافة "الوساطة والمحسوبية والاستغلال الوظيفي" في التعينات والحصول على الحوافز والامتيازات فى تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.757	75.14	٧	مرتفع
9	يؤدي انتشار ثقافة الاستهلاك السلبي وتعمقها بين أفراد المجتمع فى تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.701	74.01	٨	مرتفع
10	يؤدي تعميق ثقافة التباعد الاجتماعي كنهج للتعامل بين أفراد المجتمع فى تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.666	73.33	٩	متوسط

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
5	يقود زيادة الصراع القيمي بين جيل الأبناء وجيل الآباء في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	**3.569**	**71.38**	١٠	متوسط
المستوى العام لانعكاس التغيرات الثقافية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة فى المجتمع الأردنى.		**3.826**	**76.51**	–	مرتفع

يتضح من النتائج في الجدول (٥) أن المستوى العام لانعكاس التغيرات الثقافية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني، وبلغ المتوسط الحسابي العام (٣.٨٢٦) وبأهمية نسبية ٧٦.٥١ %، وبشكل تفصيلي يمكن توضيح انعكاس التغيرات الثقافية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني حسب أهميتها من وجهة نظر الضباط في مديرية الأمن العام، فقد اتضح بأن (٨) فقرات قد حققت مستوى مرتفع تراوحت قيم متوسط إستجابات عينة الدراسة عليها بين (٣.٧٠١–٤.٠٧٥) وبأهمية نسبية تراوحت بين (٨١.٥١ – ٧٤.٠١ %) وإن من أهم هذه الفقرات تتمثل في الفقرة رقم (١) والتي تنص على "يؤدي انتشار الاستخدام الكبير لمواقع التواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمع في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة" والفقرة رقم (٣) والتي تنص على "يسهم انتشار ثقافة التقليد الأعمى للسلوكيات المنحرفة لدى الشباب في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة" والفقرة رقم (٢) والتي تنص على "يقود سيطرة الأفكار المتطرفة والمنحرفة على فكر الأفراد في المجتمع في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة". ويتضح من الجدول (٥) بأن فقرتان قد حققت مستوى متوسط، والتي تنص الفقرة الأولى على "يؤدي تعميق ثقافة التباعد الاجتماعي كنهج للتعامل بين أفراد المجتمع في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة " اما الفقرة الثانية فتنص على "يقود زيادة الصراع القيمي بين جيل الأبناء وجيل الآباء في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة".

ثالثاً– انعكاس التغيرات الإقتصادية على أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني:

تم حساب المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية لإجابات عينة الدراسة نحو انعكاس التغيرات الاجتماعية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني وترتيبها تنازليا حسب الأهمية، في الجدول (٦).

جدول (٦) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية والترتيب ومستوى الاستجابة نحو انعكاس التغيرات الإقتصادية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
1	يقود ارتفاع معدلات الفقر بين الأسر في المجتمع في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	4.275	85.51	١	مرتفع
2	تؤدي زيادة معدلات البطالة بين الأفراد في المجتمع في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	4.269	85.38	٢	مرتفع
4	يقود إنقياد الأفراد في المجتمع للمغريات المالية سهلة الحصول إلى تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	4.171	83.43	٣	مرتفع
5	يؤدي تفشي مظاهر الفساد الوظيفي "الرشوة، اختلاس، تزوير، شراء الذمم" في المجتمع في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	4.106	82.13	٤	مرتفع
11	يؤدي زيادة الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها الأسر الفقيرة في المجتمع في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	4.087	81.74	٥	مرتفع
6	يقود عدم العدالة في الأجور والرواتب بين العاملين في قطاعات العمل في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	4.035	80.70	٦	مرتفع
7	يؤدي صعود أفراد لمناصب وظيفية عليا على أسس غير شرعية في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	4.002	80.05	٧	مرتفع
8	يؤدي الإخلال بمبدأ المنافسة الشريفة في التعامل بين أفراد المجتمع في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.964	79.27	٨	مرتفع
12	يقود التباطؤ والانكماش الاقتصادي الذي يشهده المجتمع الأردني في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة	3.931	78.62	٩	مرتفع
9	يؤدي اضرار الأفراد بقبول الرواتب والأجور القليلة لسد الحاجات الشخصية والأسرية في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.853	77.06	١٠	مرتفع
3	يقود ضعف قيمة الأعمال اليدوية والحرفيه لدى الشباب في المجتمع في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.827	76.54	١١	مرتفع
13	يقود رغبة الأفراد في الحصول على عمل ذي مكانة مرتفعة في نظر المجتمع في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.769	75.38	١٢	مرتفع
10	يؤدي التأخر في سن الزواج بسبب الارتفاع في متطلبات الزواج وتكوين أسرة في المجتمع في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة.	3.749	74.99	١٣	مرتفع
المستوى العام لانعكاس التغيرات الإقتصادية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة		4.003	80.06	–	مرتفع

يتضح من النتائج في الجدول (٦) أن المستوى العام لانعكاس التغيرات الإقتصادية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني، وبلغ المتوسط الحسابي العام (٤.٠٠٣) وبأهمية نسبية ٨٠.٠٦ %، وبشكل تفصيلي يمكن توضيح انعكاس التغيرات الإقتصادية على

أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني حسب أهميتها من وجهة نظر الضباط في مديرية الأمن العام، فقد اتضح بأن جميع الفقرات قد حققت مستوى مرتفع تراوحت قيم متوسط إستجابات عينة الدراسة عليها بين (٣.٧٤٩-٤.٢٧٥) وبأهمية نسبية تراوحت بين (٨٥.٥١ – ٧٤.٩٩%) وإن من أهم هذه الفقرات تتمثل في الفقرة رقم (١) والتي تنص على "يقود زيادة معدلات الفقر بين الأسر في المجتمع في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة" والفقرة رقم (٢) والتي تنص على "تؤدي زيادة معدلات البطالة بين الأفراد في المجتمع في تعدد أنماط الجرائم المستحدثة" والفقرة رقم (٤) والتي تنص على "يقود إنقياد الأفراد في المجتمع للمغريات المالية سهلة الحصول إلى تعدد أنماط الجرائم المستحدثة".

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني من وجهة نظر الضباط في مديرية الأمن العام؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية لأنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني وجهة نظر الضباط في مديرية الأمن العام وترتيبها تنازليا حسب الأهمية، في الجدول رقم (٧).

جدول (٧) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية والترتيب لأنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني وجهة نظر الضباط في مديرية الأمن العام

الرقم	نمط الجريمة	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
2	جرائم انتحال الشخصية عبر شبكة الإنترنت.	3.912	78.23	0.86	1	مرتفع
٩	جرائم النصب من خلال التوظيف الوهمي للأموال عبر شبكة الإنترنت.	3.814	76.29	0.99	2	مرتفع
7	جرائم التصيد الاحتيالي عبر شبكات الإنترنت.	3.703	74.07	0.95	3	مرتفع
١٩	التشهير بالأشخاص باستخدام تقنية التزييف العميق.	3.691	73.83	1.01	4	مرتفع
17	جرائم الابتزاز المالي الالكتروني عبر شبكة الإنترنت.	3.686	73.72	1.05	5	مرتفع
8	نشر وترويج أعمال الدعارة الالكترونية عبر شبكة الإنترنت.	3.594	71.87	1.15	6	متوسط
4	جرائم التزوير للوثائق والمستندات الرسمية عبر شبكة الإنترنت.	3.471	69.42	1.01	7	متوسط
11	جرائم الاحتيال المرتكبة من قبل شركات البورصات عبر شبكة الإنترنت.	3.402	68.04	1.08	8	متوسط
20	الاتجار والترويج للأدوات الجنسية ومنها الدمى الجنسية.	3.342	66.84	1.15	9	متوسط
1	جرائم سرقة بيانات بطاقات الإئتمان (الصراف	3.341	66.82	0.99	10	متوسط

الرقم	نمط الجريمة	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
	الآلي).					
5	جرائم التزييف للعملات وتداولاها عبر الإنترنت.	3.331	66.63	1.09	11	متوسط
6	التعامل مع العملات الرقمية وتداولاها عبر الإنترنت.	3.288	65.77	1.08	12	منخفض
18	لعب القمار عبر شبكة الإنترنت	3.275	65.51	1.16	13	منخفض
10	جرائم غسيل الأموال والترويج لها عبر شبكة الإنترنت.	3.255	65.10	1.07	14	منخفض
3	جرائم إختراق البيانات السرية للشركات والمؤسسات عبر شبكة الإنترنت.	3.230	64.60	1.03	15	منخفض
16	جرائم التجسس الالكتروني عبر شبكة الإنترنت.	3.130	62.60	1.16	16	منخفض
13	الحشد والتجنيد للجماعات المشبوهة عبر شبكة الإنترنت.	2.981	59.61	1.21	17	منخفض
15	التجارة الالكترونية للمخدرات والعقاقير عبر شبكة الإنترنت.	2.973	59.45	1.23	18	منخفض
14	ترويج بيع الأسلحة والذخائر غير المرخصة عبر شبكة الإنترنت.	2.899	57.97	1.14	19	منخفض
12	الاتجار بالأعضاء البشرية عبر شبكة الإنترنت.	2.869	57.38	1.16	20	منخفض
	المستوى العام	3.359	67.19	0.84	–	متوسط

يتضح من النتائج في الجدول (٧) أن المستوى العام لإنتشار أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني من وجهة نظر الضباط في مديرية الأمن العام جاء بدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي العام (٣.٣٥٩) وبأهمية نسبية ٦٧.١٩ %، وبشكل تفصيلي يمكن توضيح مستوى أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني حسب أهميتها من وجهة نظر الضباط في مديرية الأمن العام بالشكل الأتي:

١) أظهرت النتائج أن (٥) أنماط من الجرائم المستحدثة حققت مستوى انتشار مرتفع تراوحت قيم متوسط إستجابات عينة الدراسة عليها بين (٣.٩١٢-٣.٦٩١) وبأهمية نسبية تراوحت بين (٧٨.٢٣ – ٧٣.٨٣ %) وإن من أهم أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني تتمثل في جرائم انتحال الشخصية عبر شبكة الإنترنت وبأهمية نسبية ٧٨.٢٣%، وفي الترتيب الثاني جرائم النصب من خلال التوظيف الوهمي للأموال عبر شبكة الإنترنت وبأهمية نسبية ٧٦.٢٩%، وفي الترتيب الثالث جرائم التصيد الاحتيالي عبر شبكات الإنترنت وبأهمية نسبية ٧٤.٠٧%، وفي الترتيب الرابع جرائم التشهير بالأشخاص باستخدام تقنية التزييف العميق وبأهمية نسبية ٧٣.٨٣%. وفي الترتيب الخامس والأخير جرائم الابتزاز المالي الالكتروني عبر شبكة الإنترنت وبأهمية نسبية ٧٣.٧٢%.

٢) تبين من النتائج أن (٦) أنماط من الجرائم المستحدثة قد حققت مستوى انتشار متوسط تراوحت قيم متوسط إستجابات عينة الدراسة بين (٣.٦٨٦–٣.٣٣١) وبأهمية نسبية تراوحت بين (٧١.٨٧ – ٦٦.٦٣ %) وإن من أهم أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني والتي جاءت بمستوى متوسط تتمثل في جرائم نشر وترويج لأعمال الدعارة الالكترونية عبر شبكة الإنترنت وبأهمية نسبية ٧١.٨٧%، وفي الترتيب الثاني جرائم التزوير للوثائق والمستندات الرسمية عبر شبكة الإنترنت وبأهمية نسبية ٦٩.٤٢%، وفي الترتيب الثالث جرائم الاحتيال المرتكبة من قبل شركات البورصات عبر شبكة الإنترنت وبأهمية نسبية ٦٨.٠٤%، وفي الترتيب الرابع جرائم الاتجار والترويج للأدوات الجنسية ومنها الدمى الجنسية وبأهمية نسبية ٦٦.٨٤ %، وفي الترتيب الخامس وقبل الأخير جرائم سرقة بيانات بطاقات الإئتمان (الصراف الآلي) وبأهمية نسبية ٦٦.٨٢%، وفي الترتيب السادس والأخير جرائم التزييف للعملات وتداولاها عبر الإنترنت وبأهمية نسبية ٦٦.٦٣%.

٣) حققت باقي أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني مستوى انتشار منخفض تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرات (٣.٢٨٨–٢.٨٦٩) وبأهمية نسبية تراوحت بين (٦٥.٧٧ – ٥٧.٣٨ %) و إن من أهم هذه الجرائم تتمثل في جرائم التعامل مع العملات الرقمية وتداولاها عبر الإنترنت وبأهمية نسبية ٦٥.٧٧ %، وجرائم لعب القمار عبر شبكة الإنترنت بأهمية نسبية ٦٥.٥١ %، وجرائم غسيل الأموال والترويج لها عبر شبكة الإنترنت وبأهمية نسبية ٦٥.١٠%، وأخيرا جرائم الاتجار بالأعضاء البشرية عبر شبكة الإنترنت وبأهمية نسبية ٥٧.٣٨%.

مناقشة النتائج:

أولاً– أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى انعكاس التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على أنماط الجرائم المستحدثة المرتكبة في المجتمع الأردني جاء بدرجة مرتفعة، وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع للتأثيرات السلبية للتغير الإجتماعي والإقتصادي والثقافي على زيادة معدلات ارتكاب الجرائم المستحدثة بأنماطها المختلفة في المجتمع الأردني. وتبين من النتائج أن التغيرات الإجتماعية المتمثلة في التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع، والاعتماد على البيئة التكنولوجية في التعاملات اليومية للسكان، وضعف دور المؤسسات التعليمية والدينية في التوعية والإرشاد بخطورة ارتكاب الجرائم، وانتشار حالات التفكك الإجتماعي، وضعف العدالة الجنائية وتطبيق القوانين بشكل عادل بين أفراد المجتمع؛ هي من أهم التغيرات الاجتماعية والتي لها انعكاس مرتفع في ارتكاب الجرائم المستحدثة في المجتمع

الأردني. واتضح من النتائج أن من أهم التغيرات الثقافية والتي لها انعكاس مرتفع على ارتكاب الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني تتمثل في انتشار الاستخدام الكبير لمواقع التواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وانتشار ثقافة التقليد الأعمى للسلوكيات المنحرفة لدى الشباب، وسيطرة الأفكار المتطرفة والمنحرفة على فكر الأفراد في المجتمع، وانتشار الثقافات الدخيلة من جراء الهجرات القسرية، وتأثر الشباب في المجتمع بالأفكار الرجعية المتطرفة زيادة تأثير العوامل المصاحبة للعولمة الثقافية (تغير نمط الاستهلاك، البحث عن الكماليات،...). واتضح من النتائج أن من أهم التغيرات الإقتصادية والتي لها انعكاس مرتفع على ارتكاب الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني تتمثل في ارتفاع معدلات الفقر بين الأسر في المجتمع، زيادة معدلات البطالة بين الأفراد، وإنقياد الأفراد في المجتمع للمغريات المالية سهلة الحصول، وتفشي مظاهر الفساد الوظيفي "الرشوة، اختلاس، تزوير، شراء الذمم"، وزيادة الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها الأسر الفقيرة، وعدم العدالة في الأجور والرواتب بين العاملين في قطاعات العمل. وبالإشارة للنتائج السابقة يتضح عمق تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع الأردني والتي إنعكست سلبياً على زيادة أنماط الجرائم المرتكبة في المجتمع الأردني.

وتفسر الدراسة هذه النتائج وفقاً للنظريات الإجتماعية، والتي منها نظرية التحديث والتي أشارت أن التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم والذي أدى لحدوث التغيرات الإجتمتاعية والثقافية في المجتمع هي المسؤولة عن حدوث المشكلات الاجتماعية التي والتي منها الجرائم المستحدثة، وتشير هذه النظرية إلى أن عمليات التحديث في المجتمعات تؤدي إلى تغيير في منظومة القيم والمعايير لدى الأفراد والتي تؤدي أيضاً إلى ارتكاب الجرائم المستحدثة.

وفي المحصلة فإن نظرية التحديث تفسر تعدد انماط الجرائم المستحدثة في ضوء التغيرات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية على الافتراض بأن هذه التغيرات يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في دوافع ارتكاب الجرائم وأساليبها، وبما أن التكنولوجيا والمجتمع يتطوران باستمرار، فمن المتوقع أن يستمر ظهور أنماط من الجرائم المستحدثة في المجتمع. كما يمكن تفسير نتائج الدراسة وفقاً للنظرية البنائية الوظيفية من حيث أن البناء الإجتماعي للمجتمع قد يضعف نتيجة للتأثيرات السلبية لعمليات التغير التي يشهدها المجتمع، وهذا يؤدي إلى ظهور أنماط جديدة من الجرائم وزيادة خطورتها في المجتمع، ووفقا لنظرية التعلم الإجتماعي فإن التغيرات الاقتصادية والإجتماعية قد تؤثر على ارتكاب الجرائم المستحدثة من حيث تغير طرق التعلم والتفاعل الإجتماعي، حيث يمكن للأفراد التعرض لمحتوى ومعلومات مختلفة عبر الإنترنت ووسائل

التواصل الإجتماعي، مما يؤثر في سلوكياتهم وقناعاتهم بشكل كبير خاصة في أساليب ارتكاب الجريمة المعلوماتية والإلكترونية. وتفسر الدراسة هذه النتائج وفقاً لنظرية تباين الفرص، حيث تفسر هذه النظرية الجرائم المستحدثة وفقا للتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع الأردني على أنها أحد الحلول الفردية لانعكاس هذه التغيرات على أفراد المجتمع الذين يعانون من مشكلات إجتماعية مثل الفقر والبطالة والتهميش الإجتماعي.

وقد جاءت النتائج السابقة متوافقة جزئياً مع العديد من الدراسات السابقة، مثل دراسة (المكرم وآسيا، ٢٠٢٢) والتي أشارت إلى وجود دور كبير للتغيرات الاجتماعية على زيادة الجرائم المنظمة في السودان، كما تتوافق النتائج مع دراسة (بهاء الدين والبطاشي، ٢٠٢١) والتي أظهرت نتائج هذه الدراسة أن عمليات التغير الاجتماعي قد أسهمت في زيادة أعداد الجرائم الرقمية ولاسيما جرائم الابتزاز الإلكتروني في سلطنة عمان، كمل أظهرت نتائج دراسة (الغبابشة، ٢٠٢٠) وجود أثر للتغيرات الاجتماعية والثقافية في ارتفاع جرائم السطو في المجتمع الأردني. كما بينت نتائج دراسة (عز الدين، ٢٠١٨) أن هناك تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية أثرت بشكل كبير على انتشار الجرائم الالكترونية بولاية الخرطوم، وأن من أهم العوامل المؤدية لانتشار الجرائم الالكترونية هو تدني مستوى الظروف الاقتصادية للأفراد ولجوئهم إلى ارتكاب هذه الجرائم لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وتلتقي نتائج الدراسة مع دراسة (سالم، ٢٠١٨) والتي أظهرت أن التغيرات الاجتماعية قد شكلت مناخاً خصباً لتنامي معدلات الجرائم المالية الالكترونية مثل جرائم الاحتيال وسرقة المعلومات، وأن المشكلات الاقتصادية المتمثلة في العجز المالي وارتفاع الأسعار والتضخم وتهميش دور الدولة في توفير الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع قد أسهمت في تعدد أنماط الجرائم وارتفاع معدلاتها. وأشارت دراسة سينها وكومار (Sinha& kumar, 2018) أن الجرائم السيبرانية لها تأثيرات اجتماعية سلبية على الضحايا وأن التعرض للجرائم السيبرانية هو نتيجة غير مباشرة لعمليات التغير الاجتماعي في المجتمع.

مناقشة نتائج السؤال الثاني: أشارت نتائج السؤال الثاني للدراسة أن المستوى العام لإنتشار أنماط الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني من وجهة نظر الضباط في مديرية الأمن العام جاء بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي عام (٣.٣٥٩) وبأهمية نسبية ٦٧.١٩%، وتعكس هذه النتيجة مستوى متوسط لإنتشار الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني، وتفسر الدراسة هذه النتيجة إلى عدد من العوامل والتي من أهمها انتشار استخدام التطبيقات الإلكترونية المالية عبر الإنترنت في التعاملات اليومية بين أفراد المجتمع الأردني والتي سهلت من فرص ارتكاب الجرائم المالية المستحدثة، بجانب الاستخدام المكثف لأفراد المجتمع لمواقع التواصل

الاجتماعي والتي أدت إلى تغيرات في دوافع الجريمة وأساليب إرتكابها، ومن جانب آخر تؤدي بعض المشكلات الإقتصادية مثل الفقر والبطالة والتي يعاني منها نسبة كبيرة من الأسر في المجتمع الأردني إلى انتشار الجرائم الإلكترونية مثل الإحتيال الألكتروني والتحرش الجنسي. كما أن صعوبة إكتشاف بعض الجرائم المستحدثة عبر الإنترنت يسهم في زيادة إنتشارها وتعدد أنماطها. وبشكل عام، يمكن أن تؤدي عوامل متعددة مثل التغيرات الاقتصادية، والتكنولوجيا، ونظم الرقابة، والتغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الأردني إلى انتشار الجرائم المستحدثة. ويمكن تفسير المستوى المتوسط لانتشار الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني بناء على الأفكار التي تطرحها نظرية النشاطات الروتينية، من حيث تركيز السياسات الأمنية وتطبيق قانون الجرائم الإلكترونية وتشديد الرقابة بهدف تقليل فرص ارتكاب الجرائم المستحدثة. وعلى الرغم من المستوى المتوسط لإنتشار الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني، وعدم وصولها للمستوى المرتفع ومقارنة مع الدول الأخرى، إلا أن بعض الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني مثل جرائم انتحال الشخصية وجرائم النصب من خلال التوظيف الوهمي للأموال عبر شبكة الإنترنت تشهد ارتفاعاً في معدلاتها ومؤشراتها الإحصائية.

وتلتقي هذه النتائج مع دراسة (بهاء الدين والبطاشي، ٢٠٢١) التي أظهرت أن هناك زيادة في أعداد الجرائم الرقمية ولاسيما جرائم الابتزاز الإلكتروني في سلطنة عُمان، كما تلتقي هذه النتائج مع دراسة (سالم، ٢٠١٨) والتي أظهرت نتائج هذه الدراسة زيادة انتشار بعض الجرائم المستحدثة مثل جرائم الاحتيال وسرقة المعلومات في المجتمع المصري، وأشارت دراسة (أبو حميد، ٢٠١٧) إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين زيادة حجم السكان الحضر في الأردن وزيادة معدلات ارتكاب الجرائم.

التوصيات:

بناءً على النتائج، وللحد من تأثير انعكاس التغير الإجتماعي والإقتصادي والثقافي على انتشار الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني، فقد تم اقتراح عدد من التوصيات، وبالشكل الآتي:

(١) تعزيز التوعية والتثقيف لأفراد المجتمع بأنماط الجرائم المستحدثة والتهديدات الأمنية المحتملة للوسائل التكنولوجية، وذلك عن طريق حملات التوعية والتثقيف وتنفيذ المبادرات الأمنية في المدارس والجامعات وفي مختلف قطاعات العمل .

(٢) تطوير القدرات والمهارات الأمنية للعاملين في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية على التعامل مع التهديدات الرقمية من خلال توفير التدريب والتعليم المناسب في مجال الأمن السيبراني وحماية المعلومات.

(٣) العمل على تحديث التشريعات لتكون أكثر فعالية في مواجهة الجرائم المستحدثة، وتشديد العقوبات القانونية على مرتكبي الجرائم المستحدثة،

(٤) تعزيز الاستثمار في مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي تلعب دورًا هامًا في الحد من الجرائم المستحدثة، عبر توفير فرص العمل وتعزيز المساواة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع.

(٥) إجراء المزيد من الدراسات على مجتمعات أخرى حول متغيرات الدراسة، ومقارنة نتائجها مع نتائج الدراسة الحالية.

المراجع

أبو حميد، مها محمد (٢٠١٧) **التحضر وعلاقته بالجريمة في الأردن بالفترة (٢٠١٥-١٩٨٠)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

أكرم، مصطفى (٢٠٢١) **سوسيولوجيا الإقتصاد**، مدخل إلى التغيرات الإقتصادية، دار دجلة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.

بهاء الدين، إبراهيم محمد (٢٠٢١) التغير الإجتماعي وتكنولوجيا الإعلام الرقمي، **المجلة الدولية للإعلام والاتصال الجماهيري**، ١(٣): ٧٨-٥٤، الجامعة الخليجية، البحرين.

بهاء الدين، إبراهيم والبطاشي، سامي (٢٠٢١) تكنولوجيا الإعلام الرقمي والتغير الاجتماعي: دراسة ظاهرة الابتزاز الإلكتروني في وسائل التواصل الاجتماعي في سلطنة عمان، **المجلة الدولية للإعلام والاتصال الجماهيري**، مجلد (٣)، العدد (١)، ص. ص ٧٨-٥٤، الجامعة الخليجية، دولة البحرين.

تمياط، طلال مشل (٢٠١١) **التفكك الاجتماعي وعلاقته بالجريمة في المملكة العربية السعودية من الفترة (١٩٧٤-٢٠١٠)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

حجيلة، رحالي (٢٠٢٠) التغير الإجتماعي في المجتمع الجزائري، المفهوم والنموذج، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية**، العدد (٧): ٦٠-٧٨، جامعة محمد خضير، الجزائر.

خضير، مظلوم (٢٠٢٠) **التحديث في الدول الإسلامية المعاصرة**، مؤسسة العارف للمطبوعات والنشر، بيروت، لبنان.

الخليفة، عبد الله (١٩٩٩) **البناء الاجتماعي والجرائم المستحدثة**، أبحاث ندوة الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

خليفة، نوح أحمد (٢٠١٨) التغير الثقافي في شمال البحرين، دراة استكشافية، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، العدد (٤٤): ١٤٠-١١٢، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط.

الربيعي، أحمد حسن (٢٠٢٠) **التغير الاجتماعي: مفهومه-أنواعه ونظرياته – عوامله ومراحله –معوقاته وآثاره**، دار الوفاق للطباعة والنشر والتوزيع،

الرصيفان، محمد العبادي (٢٠١٦) **الجرائم المستحدثة في ظل العولمة**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

سالم، حنان (٢٠١٨) التغيرات الاجتماعية وعلاقتها بأنماط الجريمة بعد ثورة ٢٥ يناير، دراسة تطبيقية على بعض الفئات الاجتماعية، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، المجلد (٥) العدد (٨) ص. ص ٦٩–١٥، جامعة محمد ضيفر، الجزائر.

السمري، عدلي (٢٠٠٩). **علم الاجتماع الجنائي**، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الشامسي، خديجة أحمد (٢٠١٧) **الجرائم المستحدثة ومنهج علم الاجتماع الجنائي**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عارف، محمد، (٢٠٠٩). **المجتمع بنظرة وظيفية**، ط٢، مكتبة الأنجلو، القاهرة، مصر.

عبد الحميد، نسرين (٢٠١٩) الجرائم الإقتصادية التقليدية والمستحدثة، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

عبد الرزاق، عوض الزوي (٢٠٢١) **دور التحديث الاجتماعي في تغير القيم الاجتماعية– دراسة سوسيولوجية في التغير الاجتماعي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عز الدين، عيسى (٢٠١٨) **التغير الاجتماعي وعلاقته بتطور الجرائم الإلكتروني دراسة ميدانية على عينة من ضحايا الجرائم المستحدثة بولاية الخرطوم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

الغبابشة، عزيزة خالد سليمان (٢٠٢٠) **التغيرات الاجتماعية والثقافية على ارتفاع جرائم السطو المسلح في الأردن من وجهة نظر أصحاب الاختصاص**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

الغريب. عبد العزيز (٢٠١٥) **نظريات علم الاجتماع: تصنيفاتها، اتجاهاتها، وبعض نماذجها التطبيقية**، الطبعة ٢. الرياض، المملكة العربية السعودية.

قاسمي، ناصر (٢٠٢٠) **سوسيولوجيا العائلة والتغير الاجتماعي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.

القريشي، غني ناصر (٢٠١١) **علم الجريمة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الكعبي، فاضل (٢٠٢٣) **الثقافة والإنسان**، دار إثراء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

لايكرز، دونالا (٢٠١٣) **نظريات علم الجريمة**، ترجمة البداينة، ذياب والخريشة، رافع، دار الفكر، عمان، الأردن.

معتوق، جمال (٢٠١٨) **مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف**، دار الكتاب الحديث، مسقط، سلطنة عمان.

المكرم، أحمد وآسيا، محمد شرف (٢٠٢٢) التغيرات الاجتماعية ودورها في انتشار الجريمة المنظمة– دراسة تحليلية في ولاية الخرطوم، **مجلة مركز بحوث دراسات البحر الأحمر**، العدد (٢٣)، ص. ص ١٩٦–١٧٧، السودان.

ناجي، محمد سليم (٢٠١٥) **الجرائم المستحدثة، تحليل سوسيولوجي**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

الهمالي، عبدالله (٢٠١٨) **التحديث الاجتماعي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

هيوسن، ديفيد جون (٢٠١٤) **مدخل إلى سوسيولوجيا الثقافة**، ترجمة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

الوريكات، عايد (٢٠١٣). **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط٢، عمان، الأردن.

الوريكات، عايد عواد (٢٠٠٢) التحديث والنشاط الروتيني والجريمة، دراسة نظرية ناقدة، **مجلة الفكر الشرطي**، المجلد (١١)، العدد (٢)، ص ص ٧٩–٣٤، القيادة العامة لشرطة الشارقة، الشارقة.

Bandura (1999) **Social Learning Theory**, Guilford Press Engle Wood Cliffs, New Jersey, USA.

Bryjak, S., & Soroka, M., (1999) **Sociology: Cultural Diversity in changing word**, Allyn and Bacon, Boston, USA.

Clinard, M., and Abbott, D., (1973) **Crime in developed Countries**. Whiley, New York, USA.

Cohen, L.E. and Marcus Felson. (1979). "**Social change and crime rate trends: a routine activities approach**" American Sociological Review, 44: 588-608.

Groves, W., and Newman, G., (1989) **The Origin of Crime, The Cambridge Study in Delinquent Development**, Home of office Research Bulletin: 27: 29-32.

Maluku, Augusta Nkem (2022) Socioeconomic Predictors Of Cybercrime Among Nigerian youths in Ibadan Metropolis, **Turkish International Journal of Special Education and Guidance & Counselling (TIJSEG)**, Vol (11) No (1). p p 67-84, https://www.tijseg.org/index.php/tijseg

Moor, W., (1960) **A reconsideration of Theories of social change**, free press, New York, USA.

Moor, W., (1963) **Social change**, Englewood cliffs, NJ: prentice. Hall.

Parsons, Talcott (1967) **Paradigm For The Analysis of Social Systems and change**, The Free Press, New York. http://thesis.lib.cycu.edu.tw/ETP-db/ETB-browse/browse.

Pei, Chun Su, P. (2010). **Credit Card Crime. Master Degree**, Chung Yuan Christian University, China.

Rehann, J. (2017), Link Between Rural Development and Crime, **Papers in Regional Science**, Vol (78) :365-378

Sellin, T., (1983) **Culture, Conflict and Crime , in traub S, & C . Little**, Theories of Deviance, Itasca, III :F.E Publishers, Inc .

Sinha, Raj and Kumar, N., (2018) Social Impact of Cyber Crime, Sociological Analyst, **International Journal of Management**, Vol (8) Issue (10), http://www.ismra.us.

Smelser, Neil (1968) **Towards A Theory of Modernization, In Essay in Sociological Explanation**, Englewood cliffs, Prentice-Hall.